

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١١

الجمعة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم (الجزائر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البنود من ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

لطرَح الأسئلة. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة الاستماع إلى بيانات بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

وقبل أن أعطي الكلمة للسفير تونغباكدي، أعرب، باسم اللجنة الأولى، وجميع الوفود والرئيس، عن أحر تعازي اللجنة للأسرة المالكة في تايلند ولحكومتها وشعبها على وفاة الملك بوميبول أدولياديج. فقد كان جلالاته يحظى باحترام كبير من قبل المجتمع الدولي، ونحن نشترك في الجلسات العامة للجمعية العامة في الإشادة به للعديد من إنجازاته البارزة.

أعطي الكلمة الآن للسفير تونغباكدي.

السيد تونغباكدي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على بادرتة الكريمة. أتشرف بعرض تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي صدر بوصفه الوثيقة A/71/371. وأود أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لبرنامج العمل، ستستمع اللجنة إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، سعادة السيد ثاني تونغباكدي، السفير والممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة في جنيف. ترد مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية في الوثيقة A/71/371. وعقب البيان الذي سيدلى به رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، ستتحول اللجنة إلى انتهاج طريقة غير رسمية لمنح الوفود فرصة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1632871 (A)



عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين ومفهوم الثغرة القانونية في الإطار الدولي الحالي لحظر وإزالة الأسلحة النووية وأهمية البيئة الأمنية الدولية والحالة الجغرافية - السياسية الراهنة.

ويتطرق الفرع بآء إلى المسائل المبينة في الفقرة ٢ من القرار ٣٣/٧٠ ويتناول التدابير القانونية الفعالة الملموسة والأحكام والقواعد القانونية التي سيلزم الاتفاق عليها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ويحدد النهج الرئيسية التي أخذت في الاعتبار لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك، في جملة أمور، السعي إلى إبرام صك مُلزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها؛ ووضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تحدد أشكال الحظر والواجبات العامة والترتيبات العملية لنزع السلاح النووي خلال مدة زمنية محددة وبصورة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق. واتفاق إطاري يشمل إما مجموعة من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً والتي تتعامل تدريجياً مع مختلف جوانب عملية نزع السلاح النووي، وهو نهج مختلط أو نهج تدريجي، مع التركيز على أهمية النظام العالمي القائم، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويتألف من تدابير قانونية وغير قانونية فعالة متوازنة ومتزامنة.

ولاحظ بعض المشاركين أن شتى النهج متداخلة جزئياً وليست بالضرورة نهجاً يستبعد بعضها بعضاً ويمكن أن تقدم مساهمات مختلفة لنزع السلاح النووي. والأهم أن الفريق العامل أكد أن وضع أي تدابير قانونية فعالة لنزع السلاح النووي يمكن أن يهدف فقط إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن هذه التدابير ينبغي أن تكمل المعاهدة وتعززها.

ويتناول الفرع جيم التدابير الأخرى التي يمكن أن تسهم في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة

الأكاديمية وأعضاء المجتمع المدني التي شاركت في الفريق العامل. أعتقد أن المناقشات كانت صريحة وتفاعلية. كما أن الخبراء الذين شاركوا في الأفرقة قد أثروا بعمق.

لقد بذلت كل جهد، كرئيس، لإدارة أعمال الفريق العامل بطريقة مفتوحة وجامعة وشفافة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الوفود التي لم تشارك في اجتماعات الفريق العامل. وقد سعت، بهذه الطريقة، إلى إبقاء جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على علم بمداولات الفريق العامل.

يحاول تقرير الفريق العامل عكس طائفة واسعة من الآراء والمقترحات التي أعرب عنها، بطريقة عادلة ومتوازنة. وهو يحدد مجالات تقارب هامة، في الوقت الذي يلخص فيه جميع الأفكار الهامة التي أثّرت خلال الدورات الموضوعية، بطريقة واقعية ومتناسبة.

ويتناول الجزء الرابع من تقرير الفريق العامل المناقشات الموضوعية وقد أعد وفقاً للولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠.

الفرع ألف مكرس للتبادل العام للآراء. ويلاحظ أن المداولات حركها القلق البالغ إزاء التهديد الذي تتعرض له البشرية جراء وجود الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية الكارثية لأي تفجير لسلاح نووي. وسيظل خطر حدوث هذه العواقب الإنسانية الكارثية ماثلاً ما دامت هناك أسلحة نووية. إن تزايد الوعي بالأثر الإنساني للأسلحة النووية والعروض الموثقة جيداً بشأنه، يستلزم اتخاذ جميع الدول لإجراءات عاجلة وضرورية تفضي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أكد الفريق العامل كذلك ضرورة امتثال الدول كافة لأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في جميع الأوقات. ويعكس الفرع ألف كذلك المواقف المختلفة بشأن الوضع الحالي لنظام

برنامج عمل شامل ومتوازن؛ والجهود الرامية إلى تيسير تحقيق المزيد من عمليات خفض الترسانات النووية بشكل كبير، بما في ذلك بذل الجهود للتخفيف من العداء والتوتر بين الدول - ولا سيما فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك، على سبيل الأولوية، في الشرق الأوسط، من خلال تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ ووقف جميع المساعي الرامية إلى تحسين وتحديث الأسلحة النووية الموجودة بطرق تؤدي إلى ظهور قدرات عسكرية جديدة أو تمكين مهام عسكرية جديدة؛ والأمثلة التي ذكرتها تشير إلى مختلف الاقتراحات التي أبدتها مختلف الدول فيما يتعلق بالمسائل المبينة في الفقرة ٣ من القرار ٣٣/٧٠، والمدرجة في هذا الفرع.

ويشمل الجزء الخامس الاستنتاجات والتوصيات التي متفق عليها الفريق العامل. أوصى الفريق العامل ببذل جهود إضافية لوضع التدابير القانونية والأحكام والقواعد القانونية العملية والفعالة التي يتعين الاتفاق عليها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه باعتبار ذلك أمراً ممكناً وينبغي السعي إليه. وأكد مجدداً على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المعلنة فيها. ورأى كذلك أن السعي إلى أي من هذه التدابير والأحكام والقواعد ينبغي أن يكمل ويعزز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك الأركان الثلاثة للمعاهدة.

وأوصى الفريق العامل بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمراً في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحاً أمام جميع الدول، بمشاركة ومساهمة المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، يؤدي إلى تحقيق القضاء التام عليها. وسلم الفريق العامل بأن ثمة دولا أخرى لا توافق على تلك التوصية وأنها قد أوصت بدلا من ذلك بأن

الأطراف، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أولاً، تدابير الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية القائمة، مثل تقديم معلومات موحدة على فترات منتظمة عن عدد ونوعية ووضع الرؤوس الحربية النووية التي في حوزتها أو داخل أراضيها، والتدابير المتخذة لإلغاء حالة التأهب في منظومات الأسلحة النووية أو تخفيض درجة الاستعداد التعبوي في تلك المنظومات؛ ثانياً، تدابير للحد من الأخطار الناجمة عن وقوع تفجيرات عرضية أو عن طريق الخطأ أو غير مأذون بها أو مقصودة للأسلحة النووية، مثل تدابير عملية للحد من عدد في الأسلحة النووية المنشورة وغير المنشورة، وتقليل دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية وكفالة حماية نظم القيادة والتحكم للأسلحة النووية من التهديدات الإلكترونية؛ ثالثاً، تدابير إضافية لزيادة الوعي والفهم بشأن تشعب وترابط العواقب الإنسانية الواسعة النطاق التي قد تترتب على أي تفجير للأسلحة النووية. وتشمل هذه التدابير تشجيع التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وإدراج معلومات عن التفجيرين النوويين اللذين استهدفا هيروشيما وناغازاكي في كتب التاريخ، وكذلك عن العواقب المترتبة على التجارب النووية، بما في ذلك في جنوب المحيط الهادئ وغيره من المناطق، ودعم الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي على المستوى الجماهيري بما يترتب على استعمال الأسلحة النووية من عواقب عابرة للحدود والأجيال، بما في ذلك العواقب المترتبة على القضايا المتداخلة مثل التنمية المستدامة والبيئة وتغير المناخ وحماية الإرث الثقافي وحقوق الإنسان والعمل الإنساني وحقوق الأطفال والصحة العامة والمساواة بين الجنسين، مع التركيز بشكل خاص على الآثار الفريدة للأسلحة النووية على صحة النساء والفتيات.

كما قدمت اقتراحات أخرى، بما في ذلك العودة الفورية إلى العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح عن طريق اعتماد

وأحث مرة أخرى جميع المتكلمين على التقيد بالوقت المحدد بخمس دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية وبسبع دقائق عند التكلم بالنيابة عن إحدى المجموعات. ولا يزال الجرس هنا؛ فقد تم تركيبه لتذكير الوفود بانقضاء المدة الزمنية المحددة.

السيدة ياراغويري (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي، الفلبين.

أود في البداية، باسم جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التعبير لتايلند حكومة وشعبا عن خالص تعازينا في وفاة جلالة ملك تايلند. لقد فقدنا رجل دولة عظيم، وملكا بالغ التزاهة، والتواضع المتواصل والتفاني الثابت من أجل شعبه. إننا نصلي من أجل راحته الأبدية.

ونشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من المسؤولين رفيعي المستوى على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والزاهرة بالمعلومات في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/71/PV.10) بشأن الحالة الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية المناط بها ولايات في هذا المجال.

منذ اليوم الأول لإنشاء الأمم المتحدة، عبرت الدول الأعضاء عن آرائها بشأن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية والتهديدات التي تشكلها الترسانات النووية القائمة لبقاء الجنس البشري في حد ذاته، ورغبة المجتمع الدولي العارمة في القضاء على هذه الأسلحة، والحواجز التي لا تزال تعترض سبيل تحقيق هذا الهدف. وفي ذلك السياق، تكرر الرابطة التزامها الثابت بالعمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن نزع السلاح

أي عملية تمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف يجب أن تعالج الشواغل الأمنية الوطنية والدولية والجماعية. كما أيد الفريق العامل السعي إلى اتخاذ خطوات عملية، تشتمل على تدابير قانونية وغير قانونية فعالة متوازنة ومتزامنة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. كذلك سلم الفريق العامل بالآراء التي أعرب عنها فيما يتعلق بالنهج الأخرى.

كما أوصى الفريق العامل بأنه على الدول أن تراعي حسب الاقتضاء تنفيذ تدابير أخرى من شأنها أن تسهم في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، منها على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي اقترحت في إطار الفقرة ٣ من القرار ٣٣/٧٠.

وعمل الفريق العامل لم يأت من فراغ. بل جاء بعد قرابة ٤٠ عاماً من موافقة الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، على برنامج عمل أدرج نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى. لقد مضى حوالي ٢٠ عاماً منذ أجرت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إبرام صك ملزم قانوناً بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يحذوني أمل صادق في أن تساعد مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، على النحو الوارد في التقرير، على المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما يفضي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن، لإتاحة فرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية في شكل جلسة غير رسمية مخصصة للأسئلة والأجوبة بشأن العرض الذي استمعنا إليها للتو.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الباب مفتوح الآن لبقية المتكلمين بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

المشارك المتمثل في الانضمام العالمي إلى المعاهدة. ونشارك في دعوة بقية دول المرفق ٢ إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى دخولها حيز النفاذ في نهاية المطاف.

وتعرب الرابطة، بناء على ذلك، عن قلقها إزاء البيان المشترك المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الصادر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وترفض تأكيد هذه الدول على أن برامج صيانة مخزونها النووية وإدارتها تتسق مع أهداف معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل. ونؤكد على أن أي شكل من أشكال الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية لا يمثل بديلا للمعاهدة، ريثما تدخل حيز النفاذ.

وستواصل الرابطة دعم عمل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في جميع أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط. وإننا ملتزمون بالحفاظ على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشدد، علاوة على ذلك، على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، بما في ذلك عن طريق خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة (٢٠١٣-٢٠١٧). والرابطة، كمجموعة وكأعضاء فرادى بصفتنا الوطنية، تشارك بنشاط في المناقشات التي تدور في اللجنة الأولى بشأن مختلف مشاريع القرارات التي تهدف إلى تعزيز الخطاب والعمل بشأن الأسلحة النووية ونزع السلاح. وبالمثل، فإننا نشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بالإرهاب النووي ووقف إنتاج المواد الانشطارية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والحالة في شبه الجزيرة الكورية.

النووي، إلى جانب الإزالة التامة للأسلحة النووية، هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وتعرب الرابطة عن ارتياحها لسير العمل ونتائجه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال الاجتماعات المعقودة في جنيف في وقت سابق من هذا العام، وتهنئ السفير تاني تونغباكدي، الممثل الدائم لتايلند لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على رئاسته المقتدرة والمتوازنة. وفي ضوء عدم إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي خلال السنوات الأخيرة، يتيح الفريق العامل فرصة غير مسبقة للمجتمع الدولي لإعطاء زخم لتنفيذ الخطوات الحاسمة المقبلة للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح النووي. وتؤيد الرابطة، في ذلك السياق، الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحا أمام جميع الدول وأمام إسهامات جميع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض على صك دولي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية ويفضي إلى القضاء التام عليها.

وتعيد الرابطة تأكيد التزامها بالقيام بدورها في تعزيز هيكل نزع السلاح النووي. ويجسد التعهد الإنساني المبادئ التي يركز عليها هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية، بما يسهم في تحقيق الأمن الجماعي للجنس البشري. ولا نزال نعترف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، وتنطلع إلى مواصلة تعزيزها في العام المقبل، في إطار التحضير للدورة المقبلة لاستعراض المعاهدة. وندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تجديد التزامها بالتنفيذ العاجل والكامل للالتزامات القائمة بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

وتعترف الرابطة أيضا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها ركيزة أساسية للنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونرحب بتصديق أنغولا وسوازيلند وميانمار على المعاهدة باعتباره خطوات هامة نحو بلوغ الهدف

القضاء التام عليها. ومن شأن معاهدة كهذه أن تكون خطوة هامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتأسف المجموعة لأن المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية. كما تكرر المجموعة الإعراب عن بالغ قلقها إزاء بطء التقدم صوب نزع السلاح النووي وعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقدم في تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية. ولذلك، تصرّ المجموعة على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها والتعهدات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق المعاهدة.

وترحب المجموعة الأفريقية بالجلسة العامة الثالثة للجمعية العامة، المعقودة احتفالاً باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وتشدد على أهمية القرار ٣٤/٧٠ باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الجهود المتعددة الأطراف لترع السلاح. ولا شك في أن التنفيذ الكامل لهذا القرار يوفر خريطة طريق ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي، ولا سيما في دعوته إلى التعجيل ببدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك نزع السلاح النووي في جميع مناطق العالم. وتؤكد المجموعة الأفريقية مجدداً، في ذلك السياق، التزامها بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والتي تعيد تأكيد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر درعاً لإقليم الأفريقي، بما في ذلك من خلال منع نصب أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب هذه الأسلحة في جميع أنحاء المساحة التي تشكل القارة الأفريقية.

وقد تمكن المجتمع العالمي من وضع إطار يمهّد الطريق لترع السلاح النووي على الصعيد العالمي من خلال مختلف الصكوك القانونية ذات الصلة. غير أن هذا الإطار سيظل غير فعال ما استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية غير راغبة في سد الثغرات ومعالجة نقاط ضعفه وتحقيق مبدأ التكامل. ولذلك، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القيام بدورها والعمل كي تؤتي جهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ثمارها بصورة حاسمة ونهائية.

السيد أيوكو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وباسم المجموعة، أتقدم بالتعازي إلى تايلند في وفاة جلالة الملك.

تؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10). وسينشر النص الكامل لبياننا على بوابة خدمات PaperSmart.

إن الإزالة التامة للأسلحة النووية تظل الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتعيد المجموعة، في ذلك السياق، تأكيد الحاجة الملحة إلى إخلاء عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، من الأسلحة النووية لأن وجودها يشكل تهديداً وجودياً للكوكب وللسلم العالمي ولبقاء البشرية مستقبلاً.

وتؤيد أفريقيا مبدأ الترع الكامل للسلاح النووي باعتباره شرطاً أساسياً لصون السلام والأمن الدوليين. وترحب المجموعة الأفريقية، في ذلك الصدد، بأحدث تقرير (A/71/371، المرفق) للفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك التوصية بعقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ للتفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى

على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لتفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها. وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة بقوة الدعوة إلى حظر الأسلحة النووية، خاصة وأنها أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تُحظر بعد بموجب صك قانوني دولي. وفيما يتعلق بتحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار بالأهمية الخاصة لمسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة للمجموعة الأفريقية، فإننا ندعو بلدان المرفق ٢ إلى التصديق على المعاهدة وتيسير دخولها حيز النفاذ.

وإذ تؤكد المجموعة مجددا أهمية العمل المنوط بمؤتمر نزع السلاح، فإنها تعرب عن شعورها بالقلق إزاء الجمود الذي استمر لعدة سنوات وحال دون اضطلاع المؤتمر بولايته باعتباره المحفل الدولي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتدعو المجموعة المؤتمر إلى استئناف عمله الموضوعي، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول دون مزيد من التأخير.

وتشدد المجموعة الأفريقية على ضرورة التخلي عن التشديد على تعويل الأمن على الأسلحة النووية، وتعرب عن رفضها لأي عقيدة أمنية تبرر استخدامها. وعلى سبيل الأولوية، تؤيد المجموعة أيضا الدعوة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن توفير ضمانات الأمن السلبية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ونختتم بالقول أن المجموعة الأفريقية قد قدمت مشروع قرار بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ونشكر الوفود على مواصلة تأييدها له. وتتعهد المجموعة بأن تواصل التعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء تحقيقا لهدف وغرض إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتكرر المجموعة الأفريقية، في السياق نفسه، الإعراب عن بالغ قلقها من أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ لم يُنفذ. وتظل المجموعة تشعر بقلق بالغ، على وجه الخصوص، إزاء عدم القدرة على عقد المؤتمر المتفق عليه بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي كان من المفترض أن يُعقد قبل حوالي أربع سنوات، أي في عام ٢٠١٢.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد أيضا أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الأسس ومجموعة الأسباب التي مُدّدت بموجبها معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وتود المجموعة تأكيد استمرار صلاحية القرار وبقائه ضمن قائمة أهدافها.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية مواصلة كفالة الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتشدد على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الصدد عبر المساعدة والتعاون التقنيين وتحقيق الاستفادة القصوى من استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن مواصلة كفالة التزام الدول بتنفيذ اتفاقات ضمانات الوكالة.

وتود المجموعة أن تشدد على ضرورة الأخذ بالاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية. وتعرب المجموعة على وجه الخصوص، عن شعورها ببالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها، سواء عن طريق الصدفة أو عن قصد. وتود المجموعة أن تشدد أيضا على أهمية القرار ٤٧/٧٠ وتدعو جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة

الدولية - ما يزيد على ٢٠ من القذائف التسيارية التي يمكن استخدامها وسيلة لإيصال الأسلحة النووية.

وتدعو المبادرة الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) دون تأخير. ونرحب بجهود مجلس الأمن المستمرة للتصدي لاستفزازات كوريا الشمالية المستمرة بواسطة اتخاذ المزيد من التدابير الهامة.

ومثلما فعلت المبادرة مرارا وتكرارا، فإننا نحث كوريا الشمالية مرة أخرى على الامتناع عن أي إجراءات استفزازية أخرى، بما في ذلك إجراء التجارب النووية أو إطلاق القذائف التسيارية. وتحت المبادرة أيضا كوريا الشمالية على الامتناع الكامل لجميع التزاماتها النووية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك للمحادثات السداسية الأطراف، واستئناف الامتناع لاتفاق ضمانات الوكالة ومعاهدة عدم الانتشار، ووقف جميع أنشطتها النووية فورا والتخلي عن جميع الأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل قابل للتحقق ولا رجعة فيه.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن أحر وأخلص التعازي لشعب وحكومة تايلند بمناسبة وفاة جلالة الملك بوميبول أدولياديج. (تكلم بالروسية)

واليوم، يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - جمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان والاتحاد الروسي.

وتعرب الدول الأعضاء في المنظمة عن شعورها ببالغ القلق إزاء تزايد المخاطر والتهديدات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم وزيادة العوامل المؤثرة سلبا على الاستقرار

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

تدين المبادرة بأشد العبارات الممكنة التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتعد هذه التجربة ثاني تجربة نووية تجريبها كوريا الشمالية في غضون ثمانية أشهر فقط بالرغم من النداءات المتكررة الموجهة إليها من قبل المجتمع الدولي للامتناع الكامل لقرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة فضلا عن الالتزامات الأخرى، وأن تلتزم بالامتناع عن أي استفزازات أخرى، بما في ذلك إجراء التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية.

ويشكل برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، بما في ذلك آخر التجارب النووية التي أجرتها، انتهاكا صريحا لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة، علاوة على انتهاك البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف. ويمثل هذا البرنامج تحديا خطيرا لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار الدولي القائم على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد التجربة النووية الأخيرة ضرورة التعجيل بزيادة تعزيز الإطار الدولي لزرع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تحقيق بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية في أقرب وقت ممكن، وتعجيل التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى، والمضي قدما بنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ولا سيما بخطة العمل.

وتشكل برامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية تهديدا خطيرا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، خاصة بالنظر إلى أن كوريا الشمالية قد أطلقت خلال هذا العام - في تعارض مع قرارات مجلس الأمن والوكالة

وتخطط الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي علما بأهمية منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي بغية تفادي تحويل الفضاء الخارجي إلى مجال للمواجهة المسلحة. وهي تشدد على أهمية الهدف المتمثل في وضع اتفاق دولي ملزم قانونا يضمن بقاء الفضاء الخارجي حاليا من الأسلحة، استنادا إلى المشروع الروسي - الصيني لمعاهدة تقضي بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونحن نؤكد بشكل خاص على أهمية المبادرة الدولية والالتزام السياسي بشأن "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" كخطوة أولى نحو تنفيذ المعاهدة وكتدبير بالغ الأهمية لضمان الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

ويساورنا بالغ القلق إزاء التهديد المتزايد المتمثل في حصول التنظيمات الإرهابية والجماعات الإجرامية على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها لأغراض الإرهاب والتطرف العنيف والأنشطة الإجرامية الأخرى. ولمواجهة هذا التهديد، من الضروري تحسين الإطار القانوني الدولي ذي الصلة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن نواصل دعم الجهود الرامية إلى وضع اتفاقية بشأن مكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

ومن بين الأدوات الهامة لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وجميع التدابير في هذا المجال يجب أن تنظمها المبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية (القرار A/S-10/4) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، التي عقدت في ١٩٧٨، والتي لا تزال تحتفظ بكامل أهميتها. ومن الختمي أن يكون أي إجراء في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة عادلا ومتوازنا، وأن يؤدي إلى تعزيز أمن جميع الدول، بدلا من أن يظل مجرد أقوال.

الاستراتيجي العالمي. وهناك أيضا ازدياد في المنازعات في إطار العلاقات الدولية، ما أدى إلى تآكل مبادئ المساواة في المسؤولية عن السلام والاستقرار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتود الدول الأعضاء في المنظمة أن تشدد على أن نشر نظام عالمي للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، وتطوير الأسلحة التقليدية الموجهة الطويلة المدى التي تتسم بالدقة في إصابة الهدف والقدرة على الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية، والتهديد الناشئ عن تطوير ونشر الأسلحة الهجومية الفضائية، إضافة إلى الاختلالات الكمية والنوعية في الأسلحة التقليدية، وعدم إحراز تقدم صوب التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، جميعها تشكل تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار الدوليين وتعوق إحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

وفي ذلك السياق، تود الدول الأعضاء في المنظمة أن تشير - في إطار مدونة قواعد السلوك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالجوانب السياسية العسكرية للأمن والمعتمدة في عام ١٩٩٤ - إلى أن الأمن غير قابل للتجزئة، وأن أمن فرادى الدول يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن جميع الدول الأخرى. وأود أيضا أن أشير إلى الالتزام بالامتناع عن تعزيز الأمن الفردي على حساب أمن الآخرين. وتعيد الدول الأعضاء في المنظمة تأكيد التزامها بمفهوم الأمن الشامل التعاوني القائم على التكافؤ وعدم التجزئة، وتدعو إلى تسوية النزاعات بالوسائل السياسية السلمية حصرا.

وترحب الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بإبرام الاتفاقات الدولية في مجال الحد من الأسلحة النووية وتحديداتها، التي يجب تنفيذها تنفيذا كاملا من جانب جميع الأطراف. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في المناقشة بشأن السبل الممكنة لجعل عملية تخفيض وإزالة الأسلحة النووية عملية متعددة الأطراف من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

على الرغم من التخفيضات الكبيرة في ترسانات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ما زال هناك أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الأسلحة النووية. وبالتالي، فمن غير المفهوم أن نحو ٢ ٠٠٠ سلاح من تلك الأسلحة ما زالت في حالة مرتفعة ومستمرة للتأهب الحربي. ومن الصعب تبرير التكاليف التي ينطوي عليها الإبقاء على تلك الأسلحة، ولا سيما عند مقارنتها بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو مع الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن الأحداث الأخيرة، مثل تلك التي حدثت في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن تكرار الحجج القائلة بأن الأسلحة النووية يمكن استخدامها في توفير الأمن لبعض البلدان، يجب أن تكون صفارة إنذار بشأن ضرورة توخي الحذر تذكرنا بالحاجة الماسة إلى أن تحرز الأمم المتحدة التقدم في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الحادية والسبعين للجمعية العامة، التي شمل قرارها الأول نزع السلاح النووي باعتباره هدفا مشتركا لعمل المنظمة الوليدة (القرار ١ (أولا)). وبعد سبعة عقود، ما زالت الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي المسألة التي لم تبت فيها المنظمة بعد.

وفي المرحلة الراهنة، يواجه المجتمع الدولي العديد من التوترات والأزمات. ولهذا السبب نؤكد مجددا الحاجة إلى وضع نظام للأمن العالمي والسلام المستدام يستند إلى الوقاية وتطبيق القانون الدولي والتعاون بين الشعوب. إن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، لا تشكل متراسا لتوفير الأمن. واستخدام الأسلحة النووية يتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي، وينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويشكل جريمة حرب. وبمجرد وجود هذه الأسلحة يشكل خطرا على بقاء الجنس البشري، بالنظر إلى أن الضمان الوحيد ضد

وتؤيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الجهود المشتركة لجميع البلدان في السعي إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي في جميع جوانبه بوصفه الأساس لكفالة السلام الدائم والأمن للجميع على نحو موثوق ومنصف وغير قابل للتجزئة. ولتحقيق ذلك الهدف، ندعو المجتمع الدولي إلى القيام على وجه السرعة بالبدء في وضع برنامج شامل يستند إلى المبادئ التالية.

وفي المجال السياسي، ندعو إلى الامتنال الصارم من جانب جميع الدول ومجموعات الدول لمبادئ وقواعد القانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تنظم استخدام القوة والتدابير القسرية، واحترام المصالح المشروعة للدول والشعوب في معالجة المسائل الدولية الملحة ودراسة الحالات الإقليمية، وعدم جواز التدخل غير المأذون به في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وفي المجال العسكري، ندعو إلى الحد باستمرار من القدرات العسكرية، ووضع تدابير بناء الثقة والأمن وتدابير الشفافية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، قصد تجنب أي تعزيزات عسكرية يمكن تفسيرها من جانب سائر أعضاء المجتمع الدولي كخطر على الأمن القومي ويمكن أن تجبرها على اتخاذ إجراءات متطابقة.

وتدعو الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى العمل على أساس المبادئ التي ذكرتها، بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وبقصد المضي قدما على نفس الأساس لتعزيز الحوار والتعاون وأوجه التبادل مع جميع الدول المهتمة، بما في ذلك بغرض تعزيز جدوى الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد لوموناكو توندا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
قبل أن أبدأ بياني، باسم وفد بلدي، أود أن أعرب عن تعازينا لشعب تايلند في وفاة صاحب الجلالة ملك تايلند.

الإنسانية للأسلحة النووية وضمان عدم استعمال هذه الأسلحة مرة أخرى أبداً تحت أي ظرف من الظروف.

ولهذا السبب، فإننا نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار ٣٣/٧٠ وبالتوصيات الواردة في تقريره (A/71/371، المرفق). ووفد بلدي يظل مستعداً للاستماع إلى كل الآراء والمقترحات للنظر بصورة بناءة في جميع التوصيات التي قدمها الفريق العامل للمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي من خلال مناقشة ودراسة جميع الآراء المعرب عنها في أثناء عمل الفريق، ولا سيما بشأن بدء مفاوضات لإبرام صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية. وهذا التعاون بين الأعضاء جزء من الالتزامات التي قطعتها البلدان الـ ١٢٧ التي أيدت التعهد الإنساني بغية سد الفجوة القائمة في ما يتعلق بالأسلحة النووية ووصم وحظر هذه الأسلحة من أجل القضاء عليها.

ونظراً لأن الوقت المخصص لي قد انتهى، فإن الجزء المتبقي من بياني المتعلق بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - سيكون متاحاً ضمن النص الكامل لبياني على الموقع الشبكي للجنة الأولى.

السيدة غانجانارينتر (تايلند) (تكلت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير حكومة وشعب تايلند للرئيس وللمختلف الوفود على عبارات التعازي والدعم في وقت الحزن هذا.

تود تايلند الإعراب عن تأييدها للبيان الذي أدلى في وقت سابق باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إنه لأمر مثير للإحباط أن نناقش مرة أخرى مسألة نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى، وهي ذات المسألة التي وُلدت الأمم المتحدة من رحمها، والتي اتخذت الجمعية العامة أول قرار لها

استخدام الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية لتفجير متعمد أو عرضي هو إلزالتها إزالة تامة.

كما تحل في ٢٠١٦ الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والمكسيك مسرورة بوجود هذا الصك القانوني والمعايير التي أنشأها. بيد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ. ولا يمكن أن نشعر بالرضا فيما يتعلق بالوضع الراهن. وتوجه المكسيك مرة أخرى نداء عاجلاً إلى البلدان الثمانية التي لا بد من توقيعها أو تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة لتنضم إلى المعاهدة دون تأخير وتظهر للأجيال الحالية والمقبلة اهتمامها والتزامها بترع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وإذ نشير إلى الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة نستحضر أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف لا يزال مشلولاً، ولم يف بالولاية التي أسندتها إليه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح. وقبل عقدتين، أكدت محكمة العدل الدولية في فتاها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/512/218، المرفق) أن من واجب جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التفاوض بحسن نية على وضع تدابير فعالة تؤدي إلى نزع السلاح النووي استناداً إلى المادة السادسة من المعاهدة. وبعد هذا المأزق غير المقبول والقائم منذ أمد طويل، تضطلع الجمعية العامة الآن، من خلال اللجنة الأولى، بمسؤولياتها - وهو أمر يرحب به بلدي.

وكما تم الاتفاق عليه في الدورة الاستثنائية الأولى، فإن المسؤولية عن نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقد قدم الأعضاء الآخرون في الأمم المتحدة أيضاً التزامات وتعهدات سياسية وقانونية من أجل تفادي الآثار

من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وليس تقويضها. وينبغي السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار معا، وليس واحدا على حساب الآخر، من أجل ضمان الأمن الجماعي للجميع. ووفقا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق)، فإن ثمة التزاما قائما بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

وفي سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن إسهاماتنا والتزاماتنا الجماعية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يمكن أن تكمل بشكل جوهري تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦. وينبغي توجيه مواردنا المحدودة نحو تحقيق تلك الأهداف، بدلا من تحويلها إلى برامج استحداث الأسلحة. والواقع أن السلام والتنمية عنصران يعزز كل منهما الآخر ويوفران أساسا لتحقيق الأمن البشري والجماعي للجميع. وأسلحة الدمار الشامل لا مكان لها في هذه المعادلة.

وفي هذا المعطف الحاسم من التاريخ، علينا أن نقرر ما إذا كنا نريد مواصلة العيش في ظل الأسلحة النووية والمخاطر المتأصلة التي تشكلها العواقب الإنسانية الكارثية لأي تفجير، أو المضي قدما بصورة بناءة نحو الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، والذي دعونا جميعا مرارا إلى تحقيقه. إن الطريق أمامنا سيكون صعبا. وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل معا وأن تعمل بجد أكبر. وثمة أدوار هامة للبرلمانيين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في زيادة الوعي العام بالأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية على البشرية وحشد الدعم العام للتفاوض وإبرام صك قانوني لحظر الأسلحة النووية. وتعتقد تايلند أنه يمكننا في المستقبل المنظور تمهيد الطريق نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

بشأنها. إن وجود هذه الأسلحة المروعة يستند إلى نظريات أمنية قائمة على فكرة الردع النووي تنتمي إلى الماضي والتي صُممت لمعالجة البيئة الأمنية الدولية قبل ٧٠ عاما. وينبغي استعراض هذه النظريات ليس لمجرد معالجة الظروف الحالية التي أصبحت في ظلها الجهات من غير الدول أكثر نشاطا واكتسبت مزيدا من الأهمية، ولكن أيضا من أجل عدم إثارة الريبة والعدوان اللذين سيؤججهما حدوث سباق تسلح نووي.

ويسرنا أن نحضر هذه الجلسة في ظل تجدد الأمل. فقد كان اتخاذ القرار ٣٣/٧٠ بطريقة تنم عن حسن النية جهدا صادقا لكسر الجمود في آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، لكي تقترب أكثر إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية - ذلك الهدف الذي تنشطره جميعا. وعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية بنجاح بوصفه منتدى بديلا لمناقشة ومعالجة المسائل المتصلة بالأسلحة النووية بطريقة شاملة للجميع وتفاعلية وبناءة.

وتواصل الفريق العامل بشكل إيجابي وبناء مع عدد من البلدان أكثر من أي وقت مضى في سياق المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، مستفيدا في الوقت نفسه من القيم والقواعد المشتركة ومحاولا تجاوز الخلافات في المفاهيم الأمنية. وأود أن أثني على البلدان، وكذلك ممثلي المجتمع المدني، التي شاركت وأسهمت بشكل بناء في النتيجة التي توصل إليها الفريق العامل. ونشجعها أيضا على مواصلة جهودها والمشاركة في عملية التفاوض المقبلة من أجل وضع صك قانوني لحظر الأسلحة النووية. وقد استكشف الفريق العامل جميع الخيارات والعناصر الممكنة في المضي قدما بالمفاوضات بشأن الأسلحة النووية. وحث الوقت لتنفيذ توصياته، بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن جهودنا المشتركة لنزع السلاح النووي تهدف إلى تعزيز نظام عدم الانتشار من خلال تنفيذ المادة السادسة

تعتمد في أمنها على الأسلحة النووية المشاركة في مفاوضات تهدف إلى وصم هذه الأسلحة والقضاء عليها؟

ثانياً، إن إبرام معاهدة الحظر من شأنه تقويض النظم القائمة لعدم الانتشار ونزع السلاح. وهو ينطوي على خطر خلق فجوة لا يمكن تلافيها بين الدول والتسبب في حدوث استقطاب على الساحة السياسية بشأن نزع السلاح النووي والحد فعلياً من أي آفاق مستقبلية لتحقيق توافق في الآراء، سواء في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو في الأمم المتحدة أو مؤتمر نزع السلاح. وهذه الفجوة التي تزداد عمقاً يمكن أن تؤثر على الجوانب الأخرى للمعاهدة، بما في ذلك تعزيز التعاون في التطبيقات السلمية للطاقة النووية أو الأفكار المتعلقة بتوطيد ركيزة عدم الانتشار، وأن تساهم في تزايد الميل نحو التعامل مع الركائز الثلاث للمعاهدة بوصفها أولويات متنافسة، لا كمصالح يعزز بعضها بعضاً.

ولا يترك رفض الاعتبارات الأمنية ذات الصلة بالأسلحة النووية مجالاً لمناقشة التدابير الفعالة اللازمة لمواصلة إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، مما يثبط الحوار الضروري، عوضاً عن تعزيزه.

ثالثاً، تمثل نظم التحقق أحد العناصر الرئيسية لإبرام اتفاقات ناجحة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتوفر القدرة على التحقق الثقة اللازمة لإجراء مزيد من التخفيضات، مع الحفاظ على الأمن الإقليمي والعالمي. وتعمل الولايات المتحدة بنشاط لمعالجة التحديات الحقيقية تماماً المتعلقة بالتحقق من الاتفاقات المستقبلية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك من خلال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي تضم الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها على السواء. غير أن هناك شيئاً واحداً واضحاً اليوم، يتمثل في أننا لم نتغلب على التحديات ولم نبين القدرات اللازمة للتحقق بفعالية من معاهدة لحظر جميع الأسلحة النووية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أتقدم بالتعازي إلى الأسرة المالكة والشعب في تايلند في وفاة جلالة الملك بوميبول أدولياديج.

في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلن الرئيس باراك أوباما في براغ التزام الولايات المتحدة "بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية"، وابتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذه الغاية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة كما كانت دائماً بذلك الهدف وبإحراز تقدم في نزع السلاح النووي. وأحرزنا تقدماً هائلاً في خفض عدد الأسلحة النووية على مدى الخمسين عاماً الماضية. وعلى الرغم من أن البعض غير راضين عن وتيرة نزع السلاح، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن النهج العملي والقائم على توافق الآراء الذي أوصلنا إلى هذه النقطة بنجاح لا يزال هو النهج الصحيح للمضي قدماً.

وتعتقد بعض الدول أن الوقت قد حان الآن للتخلي عن هذا النهج العملي والتوافقي واتباع مسار مختلف جذرياً، عوضاً عنه، يهدف ببساطة إلى إعلان حظر الأسلحة النووية. ويجب علينا تقييم هذا النهج الجديد باستخدام نفس المعايير التي نطبقها بخصوص نهجنا الحالي. هل سيُحسن النهج الجديد الأمن والاستقرار العالميين، أم أنه سيقوضهما؟ وهل سيبيّن تحالفاً من أجل نزع السلاح، أم أنه سيحدث شرخاً في المجتمع الدولي؟ وهل سيؤدي إلى تخفيضات حقيقية في الأسلحة النووية، أم أنه سيكون معاهدة ذات أثر سياسي غير عملي؟ وكيف يمكن التحقق من هذا النهج؟ ولقد طبقت الولايات المتحدة بعناية تلك الأسئلة على مفهوم معاهدة الحظر، والذي يفشل في استيفاء معايير النجاح لأربعة أسباب.

أولاً، فلنكن واضحين: إن إبرام معاهدة تحظر الأسلحة النووية لن يؤدي إلى أي تخفيضات أخرى لأنها لن تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويقول دعاة معاهدة الحظر إنها ستكون مفتوحة أمام الجميع، ولكن كيف يمكن لدولة

الدول الأخرى بزيادة ترساناتها. وفي الوقت نفسه، تؤدي انتهاكات القواعد الدولية والاتفاقات القائمة إلى بيئة أمنية أكثر غموضاً، وتجعل تهينة الظروف اللازمة لإجراء مزيد من التخفيضات أكثر صعوبة. ولن يجدي إبرام معاهدة تنص على الحظر نفعاً في التصدي لهذه التحديات الأساسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إسومو (إندونيسيا).

ولكل تلك الأسباب، ستصوت الولايات المتحدة "معارضة" لأي مشروع قرار ينص على إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية، ولن تشارك في هذه المفاوضات. ونحث جميع الدول الأخرى على أن تتخذ حذونا.

إن ترسانات الأسلحة النووية في العالم لم تظهر بين عشية وضحاها، ولن تُغنى بين عشية وضحاها. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أنه، على الرغم من أننا قد لا نتفق بشأن العملية، فإننا نتفق جميعاً على الهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وانطلاقاً من هذه الروح، فلنكرس أنفسنا جميعاً من جديد للاضطلاع بالعمل الشاق معاً من أجل تهينة الظروف التي تمكن من نزع السلاح النووي بشكل حقيقي.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن تتكرم بالاعتذار في بيانها على مدة خمس دقائق، عندما تأخذ الكلمة بصفقتها الوطنية.

السيد ريكي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب لشعب تايلند وللأسرة المالكة عن تعازي فرنسا في وفاة جلالة ملك تايلند.

في وقت تحظى فيه المناقشات المتعلقة بترع السلاح النووي باهتمامنا، ينبغي أن يظل طموحنا الجماعي منصبا في المقام الأول على بناء عالم أكثر أمناً للجميع. ويشكل

وأخيراً، فإن إبرام معاهدة تنص على الحظر ينطوي على خطر تقويض الأمن الإقليمي. ولا يمكننا أن ننكر حقيقة أن الأسلحة النووية لا تزال تؤدي دوراً في صون السلام والاستقرار في بعض أجزاء العالم. ونحن نعرض أنفسنا للخطر بتجاهل هذه الحقيقة. ومن شأن ذلك زيادة تغذية مشاعر عدم اليقين في بعض المناطق، حيث ستجد الدول نفسها مضطرة لإعادة تقييم بيئتها الأمنية. ومن غير الواقعي أن نطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على السواء برفض ترتيباتها الأمنية الحالية أنفسنا للخطر بتجاهل هذه الحقيقة. ومن شأن ذلك زيادة تغذية مشاعر عدم اليقين في بعض المناطق، حيث ستجد الدول نفسها مضطرة لإعادة تقييم ب دون معالجة الشواغل الأمنية الأساسية التي دفعتها إلى تنفيذ هذه الترتيبات في المقام الأول.

ويزعم البعض زعماً خاطئاً بأن ثمة ثغرة قانونية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فعند صياغة الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة المتعلق بإجراء "مفاوضات بحسن نية"، أقر المفاوضون بأنه ليس بوسعهم تحديد طرائق للقضاء على الأسلحة النووية، بالنظر إلى الحاجة إلى أخذ الظروف الأمنية السائدة بعين الاعتبار. وأثبتت الاتفاقات أو الخطوات الانفرادية المتعاقبة، للحد من الترسانات النووية والاعتماد عليها، حكمة ذلك النهج.

والتحدي الحالي الذي يواجه نزع السلاح النووي لا يتمثل في الافتقار إلى الصكوك القانونية. فالتحديات التي يواجهها نزع السلاح هي نتيجة للحقائق السياسية والأمنية التي نعيشها حالياً. والولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ خطوات إضافية، بما في ذلك إجراء تخفيضات ثنائية مع روسيا وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن بعض الدول لا ترغب حالياً في إجراء مزيد من التخفيضات النووية، وتقوم بعض

الأمني الحالي. ولا يمكن أن يتحقق تقدم ملموس إذا ما تجاهلنا سياسات الردع التي تشكل أساس التوازن الاستراتيجي العالمي الحالي، ولا يمكن تحقيق أي تقدم إذا ما سعينا إلى تأسيس مستقبل نزع السلاح النووي ببساطة على نهج إنساني. ومن المهم أن نتذكر أن الشواغل المشتركة إزاء الأثر الإنساني للأسلحة النووية معروفة منذ عدة عقود.

أود أن أتطرق إلى توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية والتي تسببت في أكبر انقسام في المجتمع الدولي، وهي تلك المتعلقة بخطة الشروع في مفاوضات في عام ٢٠١٧ لوضع معاهدة تحظر الأسلحة النووية بهدف إلزائها. فلن تكون معاهدة كهذه فعالة لزع السلاح وستزعزع الأمن. وهي لن تكون فعالة لزع السلاح لأنه من دون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية، فلن تتم إزالة أي أسلحة نووية. كما أنها ستكون غير فعالة لأنها تميل إلى التقليل من أهمية المسؤوليات التي يجب الاضطلاع بها والإجراءات الملموسة التي يتعين اتخاذها، والتي التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بها بالفعل. وأخيراً، فإنها ستكون غير فعالة أيضاً لأن معاهدة الحظر لن تكون لها أي قيمة مضافة لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالالتزامات القائمة الناشئة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو حتى عن قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي يؤيد المجلس فيه الضمانات الأمنية السلبية والإيجابية.

وعلاوة على ذلك، سيكون للصك أثر مزعزع للأمن الإقليمي والدولي. وسيكون مزعزعا للاستقرار لأنه سيجعل سلامة الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية موضع شك، وسيؤدي إلى فجوة في مجال عدم الانتشار. وسيكون مزعزعا للاستقرار أيضاً لأنه سيكون منفصلاً عن البيئة الأمنية للدول الواقعة في المناطق الحساسة، ولا سيما في

تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي اليوم مسؤولية ثقيلة، ولا سيما "بالنظر إلى خطورة الوضع العالمي المثير للقلق" (A/71/PV.8، صفحة ٤٠)، كما قال رئيس الجمهورية الفرنسية أولاند في افتتاح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وهذا هو السبب في استمرار التزام فرنسا بقوة باتباع نهج واقعي وصارم لزع السلاح النووي، يندمج اندماجاً تاماً مع الجهود الأوسع نطاقاً التي يبذلها بلدي لحل الأزمات والتصدي للتهديدات والتحديات الأمنية المتعددة التي نواجهها اليوم.

وأود أن أعرب صراحة عن قلق بلدي العميق لعدم الخروج بأي شيء إيجابي من الاتجاه الأخير المتنامي لمناقشة نزع السلاح النووي مع التخلي عن قاعدة توافق الآراء وتجاوز المتطلبات القائمة. ولا يمكن، وهذا أمر مفهوم تماماً، التخفيف من التوقعات أو مشاعر الإحباط في حال عدم مواءمة العمليات المشروعة على نحو كاف مع العالم الحقيقي. فالأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من هيكل الأمن الجماعي. فما جدوى إجراء مناقشة بشأن نزع السلاح النووي عندما تنطوي هذه المناقشة على رفض متعمد أو حتى وصم لشواغل الدول التي تستند في تحقيق أمنها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الردع النووي؟.

ولكن للأسف، فقد كان هناك تحيز من هذا القبيل وراء إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد دفع الفريق العامل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى أن يصدروا في العام الماضي تعليلاً مشتركاً لتصويتهم معارضين للقرار ٣٣/٧٠، الذي أنشأ الفريق، مما دفع في نهاية المطاف بلدي وكذلك بلدانا أخرى إلى عدم المشاركة في أعماله.

والعملية التي يروج لها الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا تشكل إطاراً مقبولا للمفاوضات. وسيكون من الخطير أن نعتقد أنه يمكن فصل قضايا نزع السلاح النووي عن السياق

أن نركز في جهودنا على أن نستأنف دون إبطاء المناقشات في مؤتمر نزع السلاح، استنادا إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

وتكتسي المشاركة النشطة والبناء لجميع الدول الأطراف في التحضير لدورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار أهمية قصوى بالنسبة لفرنسا. وبلدي مصمم على أن يظل مساهما نشطا، بما في ذلك من خلال استضافة المؤتمر المقبل لمجموعة الخمسة الدائمين، والذي سيعقد في باريس قريبا قبل أول اجتماع للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في فيينا. وحرصا على احترام الحدود الزمنية، سأختصر بياني وأتوقف الآن، لكنني أود أن أدعو الوفود المهمة بالأمر إلى الاطلاع على النص الكامل لبيان فرنسا على الموقع الشبكي لترع السلاح الخاص بفرنسا، وكذلك على البوابة الإلكترونية للدول الأعضاء في اللجنة الأولى deleGATE.

السيد الأحمد (قطر): يود وفد بلدي أن يجدد شكره لكم على جهودكم في إدارة أعمال اللجنة. ونود أن نقدم تعازينا لحكومة وشعب مملكة تايلند في وفاة صاحب الجلالة ملك تايلند.

يمثل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار أولوية للمجتمع الدولي، وذلك نظرا للعواقب الإنسانية الوخيمة والطويلة الأجل للأسلحة النووية. إذ أن ترسيخ السلم والأمن والاستقرار في العالم يستوجب تخليص البشرية من تلك الأسلحة وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية. ورغم إدراكنا أن تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يواجه صعوبات كبيرة إلا أن التحدي الذي يفرضه هذا السلاح الخطير يفرض علينا جميعا مواصلة السعي لإيجاد الظروف المواتية للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وفق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أوروبا وآسيا. وفي النهاية، فإنه سيكون مزعزا للاستقرار لأنه سيزيد من الضغوط المتفاوتة على مختلف الدول الحائزة.

وهناك حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط فكرة التوافق والتعاون الدولي، الكامنة في صميم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإنجازات الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف. وستتيح هذه الطريقة الصعبة وحدها التوصل إلى اتفاقات طوعية، وبالتالي الإسهام بشكل فعال في تعزيز الهيكل الأمني والقانون الدولي. ويشكل اتباع نهج توافقي وتحقيق عالمية الصكوك القائمة والتنفيذ الكامل لها ومبدأ المعاملة بالمثل الجوانب التي تمثل أيضا الأساس للجهود المستمرة والكاملة التي تبذلها فرنسا في سعيها إلى نزع السلاح النووي من خلال التدابير العديدة الحالية وتلك التي سبق وأن اضطلعت بها إما بشكل أحادي أو في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولأنه لا يمكن نزع السلاح بموجب مرسوم، لأنه يتحقق بالأفعال وليس بالكلمات، تعترم فرنسا مواصلة إعطاء المثل فيما يخص شفافية ترسانتها ومن منظور اتخاذ تدابير ملموسة لترع السلاح، وفقا لمبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية، والذي يشكل الأساس لسياسة الردع الفرنسية، والتي هي سياسة دفاعية أساسا.

ولا يمكن أن يكون هناك طريق مختصر؛ ويشكل النهج التدريجي السبيل الوحيد الواقعي والفعال. ولهذا السبب، تظل خطة العمل لعام ٢٠١٠ خارطة طريقنا. وفي هذا الصدد، لا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل أولوية بالنسبة لفرنسا. والبيان المشترك الصادر عن مجموعة الخمسة الدائمين في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وقرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) يمثلان دليلين على الجهود المتجددة. وبالمثل، يظل إطلاق مفاوضات لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، بناء على العمل المضطلع به حتى الآن، هدفا ذا أولوية. وينبغي

النووية. وفي ظل هذه المخاطر وغياب الجهود الدولية الفعلية الرامية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، فإن فشل المجتمع الدولي في هذا الخصوص يشجع الدول على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أية رقابة دولية، علاوة على كونه قصورا في فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن، وانعكاسات ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

وعليه، يجدد وفد بلدي الإعراب عن خيبة أمله لفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ويعيد التأكيد على أن قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تعد بمثابة الركن الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو يكتسي نفس الأهمية مع الركائز الثلاث للمعاهدة، وذلك لأن المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥ هو جزء أصيل من الاتفاق الذي تم على أساسه تمرير التمديد اللاحق للمعاهدة.

وإدراكا من دولة قطر بخطورة الآثار الإنسانية المترتبة على وجود الأسلحة النووية، فإننا نحدد تأييدنا للجهود الدولية الرامية للتصدي للآثار الإنسانية لتلك الأسلحة. كما ستواصل دولة قطر تأدية التزاماتها القانونية المترتبة عن انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح. ونود التأكيد على أهمية أن يكون تطوير برامج الطاقة النووية السلمية بشكل مسؤول، والالتزام بتدابير الضمانات الشاملة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف ضمان أعلى معايير السلامة والأمن وعدم الانتشار في عالم يشكل فيه الانتشار النووي مصدر قلق للجميع، وبما يحقق الأمن والسلام الذي نصبو إليه جميعا.

السيد غروتر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتوجه بتعازي حكومتي إلى الأسرة المالكة وحكومة وشعب مملكة تايلند في وفاة جلالة الملك بوميبول أدولياديج.

إننا إذ نقدر الجهود الرامية للمضي قدما بترع السلاح النووي وعدم الانتشار، إلا أن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي لا يزال غير كاف ولا يتناسب مع حجم وخطورة العواقب الإنسانية المحتملة لهذا السلاح. وعليه، فإننا نشدد على أهمية الالتزام بالتعهدات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن طريق وضع إطار زمني محدد للتفاوض على اتفاقيات ملزمة قانونيا.

ويعرب وفد بلدي عن القلق البالغ نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، وكذلك الخطوات العملية الـ ١٣ الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل ذات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، حيث أن تنصل الدول النووية من وضع أي إطار زمني محدد لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية يشكل مصدر قلق كبير. كما أن التقاعس عن تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ومحاولة التفرقة في مدى إلزاميتها يشكل مساسا جديا بمصداقيتها.

يمثل هاجس خطر انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط أحد العوامل الرئيسية التي توترق شعوب المنطقة، إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهودا دولية فعلية لإخلائها من الأسلحة النووية. ولعل ما يزيد هذا القلق الاضطرابات المستمرة التي تشهدها المنطقة، واستمرار ظاهرة الإرهاب، والمخاطر الناجمة عن احتمال وقوع تلك الأسلحة بيد الجماعات الإرهابية، مما يوجب على الجميع تكثيف التعاون الدولي لتجنيب المنطقة والعالم المخاطر التي وضعت من أجلها معاهدة عدم انتشار الأسلحة

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذا السياق الصعب، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف يوفر لنا محفلا هاما لإجراء مناقشات صريحة بشأن التحديات العالمية التي تشكلها الأسلحة النووية واستكشاف السبل الممكنة للمضي قدما بتزع السلاح النووي المتعدد الأطراف وتم الاتفاق على عدد من المسائل. بيد أن مناقشات الفريق العامل قد أظهرت أن الآراء تتباين بشأن القيمة العسكرية والسياسية للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن سبل المضي قدما والجدول الزمني التي يتعين اتباعها بغية تحقيق حظرها. ويؤسفنا أن التقرير الذي قدمه رئيس الفريق العامل لم يعتمد بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بمتابعة ذلك العمل، نعتقد أن وضع صكوك قانونية جديدة وتنفيذ التدابير العملية يجب متابعتها في آن واحد. ونعتقد أيضا أن نطاق وفعالية أي صك قانوني جديد ستستفيد من مشاركة جميع الدول، بما فيها تلك التي تعتمد على الأسلحة النووية في مذهبها الأمنية.

وبغض النظر عن الاختلافات المستمرة بشأن مستقبل مسار نزع السلاح النووي، ينبغي لنا توحيد الصف حيثما نستطيع ومضاعفة جهودنا. وإذ نوشك على بدء دورة استعراض جديدة لمعاهدة عدم الانتشار، نشدد على ضرورة تحقيق مزيد من التقدم الملموس، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي قطعت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بشأن التدابير العملية لنزع السلاح. واسمحوا لي أن أذكر ثلاثة مجالات تستحق اهتماما خاصا.

أولا، نحن وبقية مجموعة إلغاء حالة التأهب نعتقد أن زيادة تخفيض درجة الاستعداد التبعوي للأسلحة النووية يشكل خطوة مؤقتة هامة وملحة على طريق نزع السلاح النووي. إن إلغاء حالة التأهب تدبير بالغ الأهمية للحد من المخاطر. لقد حان الوقت لتمديد فترة اتخاذ القرارات واستبعاد الترتيب الخطر المتمثل في الإطلاق بناء على إنذار.

استخدام الأسلحة النووية، سواء كان عمدا أو غير متعمد، قد يتسبب في عواقب إنسانية غير مقبولة تماما في جميع السيناريوهات المقبولة تقريبا. لذلك فمن الصعب تصور كيف يمكن لأي استخدام للأسلحة النووية أن يكون متوافقا مع متطلبات القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي الإنساني. وهذا هو أحد أسباب أن التوقعات بإحراز تقدم في نزع السلاح النووي لا تزال مرتفعة. لكننا، في تناقض حاد، نرى اتجاهات مثيرة للقلق. لقد تباطأ منحى تخفيض الأسلحة النووية الذي كان مثيرا للإعجاب في الماضي. وتشهد الترسانات النووية برامج تحديث واسعة النطاق، وهو ما قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي ذي طابع نوعي.

ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في مجال نزع السلاح النووي في المحافل المتعددة الأطراف. وتزايد عدم الاستعداد لتقديم تنازلات والتشديد على مصالح الأمن الوطني على حساب الأمن الجماعي والعالمي من العقبان الرئيسية. ونتيجة لذلك، ساد الاستقطاب في مناقشات نزع السلاح. وحتى الالتزامات المتعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، أبعد ما تكون عن الوفاء بها. وأفضل سبيل لإظهار فعالية معاهدة عدم الانتشار في مجال نزع السلاح النووي هو تحقيق مزيد من التقدم الملموس.

وتوجد أيضا تحديات في مجال عدم الانتشار. وبينما نرحب بالتنفيذ الفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣، فإن التجريبتين اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٦ تبرزان أهمية مواصلة الجهود في هذا الاتجاه. تمثل الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تذكرا بالحاجة إلى دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة.

إذ كانت هي الحافز وراء انضمام هذه الدول إليها. وعلى الرغم من مرور أكثر من ٤٧ عاما على اعتماد هذه المعاهدة، لكنها لم تشهد تنفيذا متوازيا يعكس الالتزامات التي تملئها على أطرافها جميعا، إذ ما زالت المعاهدة تشهد خللا واضحا يتمثل في عدم قيام الدول النووية بترجمة التزاماتها بترع السلاح النووي إلى واقع ملموس، كما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة و”مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين” المعتمدة في عام ١٩٩٥.

لذا ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة السعي إلى تحقيق توازن عادل بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، بغية القضاء الكلي والنهائي على الأسلحة النووية. إن القضاء الكلي والنهائي على الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها. لذلك، لا بد من تظافر جهود المجتمع الدولي والعمل على تحقيق عالمية الاتفاقيات ذات الصلة، وبما يسهم في التخلص النهائي من تلك الأسلحة الفتاكة وبما يعزز السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يعيد وفد بلادي تأكيد أهمية مواصلة العمل لإيجاد صك دولي قانوني ملزم غير تمييزي يحظر امتلاك واستخدام وإنتاج وخزن الأسلحة النووية. كما يعرب عن ترحيبه بالجهود والنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، والذي تشكل وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٣٣، المتخذ في عام ٢٠١٥. وييدي استعداداه التام لإنجاح جهود عقد المؤتمر الدولي، المقرر عقده في نيويورك خلال عام ٢٠١٧ للتوصل إلى المعاهدة المذكورة.

تواجه اجتماعاتنا ومؤتمراتنا الدولية المعنية بترع السلاح النووي فشلا متواصلا منذ فترة طويلة. وفي هذا الصدد، تجدد حكومة بلادي الإعراب عن خيبة أملها من فشل الجهود

وبتخفيض مستويات التأهب، فإننا سننفذ خطوة لترع السلاح متفقا عليها بتوافق الآراء قبل أكثر من ١٦ عاما بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ثانيا، إن القذائف الانسيابية المزودة بسلاح نووي هي نظم إيصال تنطوي على مخاطر محددة جدا. ومن المستحيل أن تتمكن دولة ما مستهدفة، أو دولة تعتقد أنها مستهدفة، من التمييز بين القذائف الانسيابية المزودة برأس حربي نووي وتلك المزودة برأس حربي تقليدي. ولا يمكن استبعاد احتمال حدوث خطأ في التمييز، مما سيؤدي إلى رد نووي مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية. وبالأمر، استضافت سويسرا، إلى جانب السويد، حدثا جانبيا بشأن النظر بشكل أعمق في هذه المخاطر.

ثالثا، سيتطلب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه إبرام معاهدات لترع السلاح، يدعمها نظام تحقق قوي. ونحن نقدر غاية التقدير الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وقد قدمنا، مع مجموعة من الدول، مشروع قرار جديد (A/C.1/71/L.57/Rev.1)، يهدف إلى المضي بهذه المسألة قدما في محافل نزع السلاح ذات الصلة، بما فيها الجمعية العامة.

السيد أوديشو (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى وفد تايلند في وفاة جلالة الملك.

(تكلم بالعربية)

السيد الرئيس، في البداية، يود وفد بلادي الإعراب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل تونس باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/71/PV.10).

تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بركاتها الثلاث مجموعة من الالتزامات المترابطة والمتلازمة للدول الأطراف،

إلى توقيع ومصادقة الأطراف المتبقية لا سيما الدول الثمان الواردة في الملحق الثاني للمعاهدة. وأخيراً، يعرب العراق عن ترحيبه باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦).

السيد سين (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أقدم التعازي لوفد تايلند في وفاة عاهل بلدهم.

تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.10).

يسر وفد بلدي أن يشارك في المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية التي تتيح الفرصة لتبادل الآراء بشأن هذه المسائل الهامة، والتي هي حالياً وبحق موضع اهتمام المجتمع الدولي. أود أيضاً أن أؤكد من جديد التزام السنغال الثابت بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهذه الأسلحة التي تهدد بقاء الجنس البشري تبعث على قلقنا البالغ، لا سيما أنها يمكن أن تقع في أيدي الإرهابيين. وهذا هو السبب في أن بلدي لا يزال مقتنعا بأن إلزاتها الكاملة والثامة هي الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها. ونتيجة لذلك، نعتقد أنه من المهم للدول وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تعمل معا من أجل القضاء التام على مخزونات الرؤوس الحربية النووية أو تخفيضها.

وللأسف، فإن فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية قد عرقل التقدم في عملية نزع السلاح النووي، التي تشهد مأزقا الآن أكثر من أي وقت مضى. وبصيص الأمل الذي ولده نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وهما

في اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. لأن فشل المؤتمر في هذه المرحلة الحساسة والحرحة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر سيؤثر سلبا وبما لا يقبل الشك على المعاهدة ومصادقيتها.

يعيد العراق تأكيد أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار ذلك الركن الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبما يسهم في تعزيز الجهود الرامية لنزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء. إن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية، منها شروع إسرائيل في نزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، يجدد العراق الإعراب عن قلقه العميق بسبب فشل الجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مؤكدا أهمية تنفيذ الدول الوديدة الثلاث للمعاهدة لالتزاماتها في هذا المجال، وفقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥.

تولي حكومة العراق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية كبيرة، كونها صكا في غاية الأهمية لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ومن هذا المنطلق، انضم العراق هذا العام، أسوة بالأعوام السابقة، إلى الدول الداعمة للبيان الوزاري المشترك الذي تمخض عنه الاجتماع الوزاري الذي عقد على هامش أعمال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وبما لا شك فيه أن دخول المعاهدة حيز النفاذ سيسهم في القضاء على المخاطر والتهديدات الناجمة عن تلك التجارب. ويتطلع وفد بلادي

العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هدفان مترابطان ومتساويان في الأهمية. ولهذا لا يمكن أن يكون هناك أي نزع سلاح عام وكامل، إذا تجاوزت دول أخرى، بالإضافة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية حاليا، معاهدة عدم الانتشار للحصول على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في اعتماد تدابير فعالة من أجل وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ولا بد من تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، ويجب إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في الشرق الأوسط.

ومن الأهمية بمكان إعادة التأكيد على حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكفالة النقل الفعال والأمن للتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدول التي تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يتطلب تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها.

وفي الختام، أود أن أذكر أن الإعلانات بشأن المذاهب العسكرية وبيانات النوايا لوحدها، لن تحقق عالما خاليا من الأسلحة النووية. ولن يحقق النتائج المرجوة سوى النهوض الكامل بمسؤولياتنا الفردية والجماعية وإظهار إرادة سياسية ثابتة.

السيد هاينوتزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازينا بوفاة ملك تايلند، أحد أكثر القادة المحترمين في عصرنا.

وقد أثنت النمسا على التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية من جانب معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية المدمجة بالسلاح خلال العقود الماضية. وبناء على ذلك، نأسف من

الدولتان النوويتان الرئيسيتان، قد خبا بفعل الوضع القائم الذي ساد لاحقا حيث لا تزال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تخصص موارد كبيرة لتصنيع وتطوير الأسلحة النووية، مما أسفر عن قلقنا العميق إزاء هذا التوسع في برامجها النووية العسكرية.

ومع ذلك، يجب ألا يدفعنا هذا الإخفاق إلا إلى العمل معا نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، يؤيد بلدي التخلص التام من الأنشطة النووية للأغراض العسكرية. وهذا هو السبيل الوحيد لتجهيز عالمنا ضد الدمار والمعاناة اللذين قد ينجمان عن استخدام الأسلحة النووية. ومن شأنه أيضا أن يكفل بقاء كوكبنا أن يتيح المجال للأجيال المقبلة كي لا تعيش في خوف من تفجير القنابل الذرية، وإنما في عالم سلمي وآمن ومزدهر.

وتحقيقا لهذه الغاية، ترى السنغال ضرورة أن يكون هدفنا الرئيسي، الآن أكثر من أي وقت مضى، هو تخليص العالم من الأسلحة النووية، بدعم من جميع الدول.

وتعزيز معاهدة عدم الانتشار من خلال طابعها العالمي يظل أولوية عليا. ويعد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة من الأمور الأساسية.

وينبغي أن توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية على برنامج أكثر طموحا ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه لخفض ترساناتها، وفي الوقت نفسه، أن تقدم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم. ولذلك، هناك حاجة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ لبدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر استخدام الأسلحة النووية من أجل الشروع في القضاء عليها، على نحو ما أوصى به الفريق

اتفاقية الحظر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنسبة لنا، من الواضح أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي، وستبقى كذلك، على النحو المعرب عنه في مشروع القرار الذي نقدمه. واتفاقية الحظر لن تكون متسقة تماما مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، ولكنها ستشكل أيضا تقدما كبيرا وستسهل تنفيذها، ولا سيما تنفيذ المادة السادسة.

أما بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وعلى النحو الذي حددته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ستعزز التزامها الحالي بعدم السعي إلى حيازة الأسلحة. وفي حين أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقبل حيازة الأسلحة النووية من جانب خمس دول معينة، فمن الواضح أن معاهدة عدم الانتشار لم يكن يُقصد أن تكون معاهدة جامدة تسمح بالحيازة اللاحقة. وبدلا من ذلك، فإن هدف نزع السلاح النووي العالمي منصوص عليه بوضوح. إن هذه البلدان بتوقيعها وتصديقها على المعيار الإضافي، إنما ترتقي للوفاء بالتزامها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة.

وكثيرا ما يتم سماع الحجة المتمثلة في أن الردع النووي أمر لا غنى عنه للأمن الوطني. وإذا كان هذا هو رأي جميع الدول، فإن المزيد من الدول قد تشعر بالحاجة إلى اتباع نفس المنطق وسترغب في حيازة هذه الأسلحة، الأمر الذي يمكن أن يصبح مسارا خطيرا. وتزعم بعض الأصوات بأن التفاوض بشأن اتفاقية حظر خيار غير واقعي. ونحن لا نعتقد أن العملية التفاوضية على أساس مشاركة غالبية الدول تفتقر إلى المصداقية أو الواقعية، ولكننا نعرف أن صكوكا مماثلة ملزمة قانونا قد بدأت بنفس الطريقة - إذ لم يجر قط اعتماد عالمي لأي اتفاقية منذ البداية، ولذلك لا يمكننا أن نتوقع أن يحدث ذلك في هذه الحالة أيضا.

أن الاتجاه الإيجابي قد وصل إلى طريق مسدود. لقد دنا بقوة ما أجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب نووية في بياننا العام (انظر A/C.1/71/PV.3)، وتحدثنا مرارا وصورة مطولة عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الاستنتاجات بشأن العواقب الإنسانية الكارثية ومخاطر الأسلحة النووية قد استنار بها هذا العام أيضا الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتقريره الممتاز الذي تمت صياغته تحت رئاسة السفير ثاني تونغباكدي (انظر A/71/371). والأمر متروك لنا الآن في اللجنة الأولى لمعالجة توصياته. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن البرازيل وأيرلندا والمكسيك ونيجيريا وجنوب أفريقيا وبلدي، النمسا، تقدم مشروع قرار معنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، الذي يتضمن، في جملة أمور، توصية الفريق العامل المفتوح باب العضوية للجمعية العامة أن:

"تعتد ... مؤتمرا في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحا أمام جميع الدول، بمشاركة ومساهمة المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى تحقيق القضاء التام عليها (A/71/371، الفقرة ٦٧).

وعلاوة على ذلك، فإن أيرلندا وجنوب أفريقيا والمكسيك النمسا ونيجيريا ستقدم مرة أخرى مشاريع قرارات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وبشأن التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. ويحظى التعهد الإنساني اليوم رسميا بدعم ١٢٧ بلدا عملت على صقل اللغة في ورقة عمل مقدمة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وهو الآن مجسد في نص مشروع القرار.

وخلال مناقشات اللجنة الأولى حتى الآن، تمت إثارة عدد من المسائل المتعلقة بمشاريع قراراتنا، من بينها العلاقة بين

كانت الترسانات ممتلئة، والأزمات ناشبة بين القوتين العظميين، واستخدام الأسلحة النووية في النزاع منظور به مرارا، والانتشار الواسع النطاق، لا سيما في أوروبا، وشيكا. وطرحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي وقعت عليها ١٩١ من الدول الأعضاء، القاعدة العالمية الوحيدة التي تحظر حيازة الأسلحة النووية.

وهي تتضمن الالتزامات الوحيدة الملزمة قانونا القائمة في مجال نزع السلاح النووي. وقد حدت من إجمالي عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية وشكلت الأساس لإجراء تخفيضات في الترسانات النووية في جميع أنحاء العالم.

بيد أن هذا الأمر لا يقتصر على تخفيض الأسلحة النووية أو عدم الانتشار. فخلال الأسبوع الماضي، زار اثنان من الهياكوشا برلمان بلدنا وأحد الوزراء، مما يذكرنا بأن الإنجازات التي حققتها معاهدة عدم الانتشار قد ساعدت على بناء نظام عالمي أكثر استقرارا وأمنا، نجح في تجنب استخدام الأسلحة النووية. لقد أبرمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للوقاية من ويلات الحرب النووية. وساعدتنا في تجنب أهوال وقوع كارثة أخرى على غرار هيروشيما أو ناغازاكي، استنادا إلى فهم مؤداه أن الإنسانية والأمن الدولي، مثل المثالية والواقعية، مفهومان يكمل أحدهما الآخر، أي وجهان لعملة واحدة.

ويجادل البعض بأن الوضع الراهن غير مقبول. بيد أن ٧٠ عاما من عدم استخدام الأسلحة النووية ليس أمرا مرفوضا. ولكن الوضع الراهن غير مثالي، الأمر الذي يعني أنه ما زال لدينا عمل نضطلع به. فإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان ألا تُستخدم مرة أخرى. ولا يمكن أن توفر أي معاهدة أو قاعدة أو اتفاق نفس المستوى من الحماية. فقد كانت هناك بالفعل قاعدة تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية منذ عام ١٩٠٧، ولكننا جميعا نعرف ما حدث خلال الحرب العالمية الأولى.

ونحن أيضا واقعيون إزاء حقيقة أن القضاء على الأسلحة النووية ليس شيئا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها من خلال اتفاقية حظر لوحدها. وبالأحرى، سترسي العملية الأساس لكفالة تنفيذها الكامل والمتحقق منه فيما بعد. وكما بينت التجارب الحالية لاتفاقيات نزع السلاح، نحتاج أولا إلى إنشاء قاعدة قانونية وعندئذ فقط يمكن أن تتبعها خطوات عملية وقانونية ملموسة لتنفيذها. الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والألغام المضادة للأفراد تبرهن على هذه النقطة.

وتؤيد النمسا تأييدا كاملا جميع التدابير القانونية والعملية التي تسهم في تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، مثل بدء نفاذ المعاهدة وتحقيق عالميتها، والتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ووضع أدوات تحقق فعالة والعديد من التدابير العملية. ونعتقد أن جميع هذه التدابير يمكن بل يجب متابعتها في آن واحد بوضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية.

ومن الواضح دائما أن وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية أمر ضروري إذا أردنا تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، بغض النظر عن النهج - ويصدق القول نفسه على النهج التدريجي. لذلك، فما الذي نجنه بتأجيل بدء هذه المفاوضات؟ هل نزع السلاح النووي أمر غير مُلح؟

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أنا أيضا أود أن أعرب عن تعازينا للأسرة المالكة وشعب تايلند بوفاة الملك بوميبول أدولياديج.

لقد أكدنا في المناقشة العامة على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية لنزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار (انظر A/C.1/71/PV.6). وجرى التفاوض بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عندما

وخطوة صوب تحقيق هدف تخليص العالم تماما من الأسلحة النووية. والواقع أن المعاهدة نجحت في وضع قاعدة عالمية لمناهضة إجراء التجارب النووية، الأمر الذي يسره انضمام جميع الدول المعنية إلى المعاهدة ومشاركتها في المفاوضات الخاصة بها. وترحب هولندا باتخاذ القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية ويحثها على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

أما اللجنة الهامة الثالثة لتخليص العالم من الأسلحة النووية فهي التحقق. ولن تطلب الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها التحقق بصورة قوية من نزع السلاح، ولكننا، نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، نريد أيضا الحصول على نفس الضمانات. ويمثل تطوير قدرات التحقق أحد التدابير الهامة لبناء الثقة حيث إنه يُحسن علاقات العمل بين البلدان على مستويات كثيرة. كما أنه يفيد في إدماج الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي.

وقد شهدنا مؤخرا مبادرات واعدة جديدة للتحقق من نزع السلاح مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ونؤيد بقوة الدعوة إلى إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال. إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب فرض حظر شامل ويمكن التحقق منه على الأسلحة النووية. وثمة عدد كبير من البلدان ترى أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن صك كهذا، أو أجزاء منه، في شكل حظر. وستشارك هولندا مشاركة بناءة مع تلك المجموعة من الدول لتحديد الخطوات التي يمكننا اتخاذها صوب تحقيق هدف تخليص العالم تماما من الأسلحة النووية، أو اللبنة القانونية التي يمكننا دعمها. وهذا يعني أن علينا أن ننظر في جميع المبادرات أو الخطط أو المقترحات بعقل متفتح.

وبهذا العقل المتفتح، سأختتم بياني حيث إنني قد تجاوزت الوقت المسموح. وسيتم تعميم النص الكامل لبياني على الأعضاء.

وكل المجتمعات لها مصلحة في منع حدوث سيناريو مماثل بخصوص الأسلحة النووية. وفي هولندا، تعزز هذه الحقيقة الأساسية المشاركة الجديرة بالترحيب من جانب كل من البرلمان والمجتمع المدني الهولنديين في المسألة. ومن ثم، يجب أن نركز، على نحو ما كرر تأكيده البيان الصادر عن مؤتمر قمة وارسو الأخير لمنظمة حلف شمال الأطلسي، على اتخاذ خطوات وتدابير فعالة لمساعدتنا على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما يتفق تماما مع جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة، وذلك بطريقة تدريجية ويمكن التحقق منها، تعزز الاستقرار الدولي وتستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وأود أن أسلط الضوء على بعض هذه اللبنة.

أولا، لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأيدت اللجنة في العام الماضي التقرير التوافقي الهام (انظر A/70/81) الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة. بيد أن مؤتمر نزع السلاح فشل مرة أخرى في عام ٢٠١٦ في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة الدعوة إلى إنشاء لجنين تحضيريتين لتقديم توصيات بشأن العناصر اللازمة من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي سيتم تقديمها بعد ذلك إلى مؤتمر نزع السلاح للتفاوض عليها.

ثانيا، يصادف هذا العام مرور ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى نحو ما أشار إليه وزير خارجية بلدنا في الذكرى السنوية العشرين للمعاهدة، فإن المعاهدة تشكل لبنة أساسية لنزع السلاح النووي

ووفر المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عُقد في أوغسلا عام ٢٠١٣، والمؤتمران اللاحقان المعقودان في ناياريت وفيينا في عام ٢٠١٤، منبرا لإجراء مناقشات بخطى سريعة بشأن الأثر الناتج عن وقوع تفجيرات للأسلحة النووية. واستنادا إلى ذلك المنبر، أصدرت النمسا تعهدا بسد الثغرة القانونية بشأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها، أيدته ١٢٧ دولة على الأقل، بما في ذلك ملاوي. وتجسد المشاركة الواسعة في تلك المؤتمرات الاعتراف بأن الآثار الكارثية لأي تفجير تشكل مصدر قلق وموضوعا ذا أهمية بالنسبة للجميع. وفي ضوء العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن أي استخدام للأسلحة النووية، فقد فات الأوان قدرتنا على حظرها بنفس الطريقة التي تم بها حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والألغام المضادة للأفراد والدخائر العنقودية.

وإنه لأمر في مصلحة بقاء البشرية في حد ذاته ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى، أيا كانت الظروف. فلا يمكن التصدي بصورة ملائمة للآثار الكارثية لأي تفجير لسلاح نووي، سواء كان ناتجا عن خطأ أو سوء تقدير أو متعمدا. ويجب بذل جميع الجهود للقضاء على هذا التهديد. وإن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى هو إزالتها الكاملة.

وفي اجتماع فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في جنيف هذا العام، كان من الواضح بما لا يدع مجالا للشك أن الغالبية الساحقة من الدول ملتزمة ببدء المفاوضات في عام ٢٠١٧ بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وفي هذه الدورة للجنة الأولى لعام ٢٠١٦، نحث جميع الحكومات على دعم البدء الفوري في التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

وما تبقى من بياني يمكن الاطلاع عليه على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيد دزونزي (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): تضم ملاوي صوتها لمن أعربوا قبلي عن التعازي لتايلند في وفاة جلالة الملك بوميبول أدولياديج.

ما برحت ملاوي تقدم دعمها السياسي لترع الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، أيدنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال المشاركة في المؤتمرات السابقة الرامية إلى تشجيع بدء نفاذ المعاهدة، والتصويت مؤيدين لجميع القرارات التي تهدف إلى نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى للجمعية العامة.

وكجزء من جهودها الرامية إلى تحقيق القضاء على الأسلحة النووية، استضافت ملاوي حلقة عمل وطنية بشأن المعاهدة في ليلونغوي في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد التزامنا بتحقيق فرض حظر عالمي على التجارب النووية. كما أود أن أؤكد للجنة عزمنا على المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لإنشاء ولاية لإجراء مفاوضات في عام ٢٠١٧ بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى القضاء التام عليها.

في السنوات الأخيرة، تزايد الوعي بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية باعتباره شاعلا أساسيا وعالميا يجب أن يكون في صميم جميع المداولات التي تجرى بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وهذه المسألة راسخة بقوة الآن في جدول الأعمال العالمي. وقد أعرب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ عن بالغ قلقه إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني لأي استعمال للأسلحة النووية. وبالمثل، فقد أكد قرار مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ٢٠١١ على المعاناة الإنسانية التي لا تُحصى المرتبطة بأي استخدام للأسلحة النووية وانعكاسات ذلك على القانون الدولي الإنساني.

وهناك مسألة زيادة الانتشار، التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار تهديدات نووية في المستقبل لا يمكننا أن نتوقعها اليوم. لقد ساعدت قدرتنا على الردع النووي على المحافظة على السلام بين الدول الكبرى على مدى عقود. إن التخلي عنها من جانب واحد من شأنه أن يقوض أمننا وأمن حلفائنا. ولن يجعلنا أكثر أماناً. إن الحفاظ على قدرتنا على الردع النووي ليس مجرد أمر ضروري لأمننا الوطني؛ إنه أمر حيوي لأمن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي في المستقبل. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، ستظل منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو تحالفاً نووياً.

ويتعلق العنصر الثاني باستبدال الغواصات. أود أن أشدد على أن استبدال الغواصات الأربع هو أمر ضروري للحفاظ على الوضع الحالي لقدرة الردع النووي. وهو ليس بأي حال من الأحوال تحسين لقدرة الردع. والتصويت لا يغير من الدور البارز للأسلحة النووية في مذهبنا الأمنية. ونحن لن نستخدم أسلحتنا النووية إلا في الظروف القصوى للدفاع عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في الناتو. ونحن نواصل تقديم التأكيدات بأن المملكة المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا الضمان لا ينطبق على أي دولة في حالة خرق جوهري لالتزامات عدم الانتشار تلك.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتزام الحكومة بشأن نزع السلاح، فإن المملكة المتحدة دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، وبالتالي، فهي ملتزمة بتهئية الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تماشياً مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤدي دوراً رائداً في مجال التحقق من نزع السلاح إلى جانب النرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وسنواصل الضغط من أجل اتخاذ خطوات رئيسية نحو نزع

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيتم نشر النسخة الكاملة من هذا البيان على الموقع الشبكي. في ١٨ تموز/يوليه، صوت مجلس العموم البريطاني على اقتراح تقدمت به الحكومة بشأن الردع النووي للمملكة المتحدة. وقد صوت أعضاء المجلس المنتخبون جميعاً بطريقة ديمقراطية، بأغلبية ٤٧٢ صوتاً مقابل ١١٧ صوتاً، تأييداً للاقتراح. وأود أن أشرح ثلاثة عناصر من الاقتراح. بمزيد من التفصيل لأنها ذات صلة بالمواقف التي نتخذها بشأن نزع السلاح وبشأن مسائل تحديد الأسلحة بشكل أعم.

العنصر الأول هو ضرورة الحفاظ على الردع النووي للمملكة المتحدة. إن البيئة الأمنية الدولية غير المتنبئ بها التي نواجهها اليوم تتطلب الحفاظ على قدرتنا على الردع النووي في المستقبل المنظور. ولا تزال دول أخرى لديها ترسانات نووية، وثمة خطر من أن يزداد انتشار الأسلحة النووية. وهناك خطر يتمثل في أن الدول قد تستخدم قدراتها النووية لتهديدنا، أو تحاول تقييد عملية صنع قراراتنا خلال أزمة ما أو ترعى الإرهاب النووي.

والتغيرات التي وقعت مؤخراً في السياق الأمني الدولي تذكرنا بأنه لا يمكننا استبعاد مزيد من التحولات التي من شأنها أن تعرضنا أو تعرض حلفاءنا في منظمة حلف شمال الأطلسي لتهديد خطير. وفي العامين الماضيين، كانت هناك زيادة مقلقة في الخطاب الروسي بشأن استخدام الأسلحة النووية، وفي تواتر التدريبات النووية المفاجئة. وهناك تهديد من البلدان التي تسعى جاهدة للحصول على القدرات النووية بصورة غير مشروعة. وقد أشارت كوريا الشمالية إلى نية واضحة لتطوير سلاح نووي ونشره، وهي تواصل العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف في انتهاك صارخ لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

خالية من الأسلحة النووية. ولدينا تدابير صارمة لحصر ومراقبة المواد النووية العسكرية التي تستند إلى تشريعات المملكة المتحدة وأفضل الممارسات في هذه الصناعة. ولدينا برنامج نشاط راسخ ومستمر لحماية شبكات الدفاع والمعلومات التي تحول دون وقوع هجوم في الفضاء الإلكتروني.

ولا نزال عاقدین العزم على مواصلة العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي على منع الانتشار وإحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، وبناء الثقة والاطمئنان بين الدول، واتخاذ خطوات ملموسة تجاه إحلال قدر أكبر من الأمان والاستقرار في العالم، تشعر فيه البلدان الحائزة للأسلحة النووية بالقدرة على التخلي عن تلك الأسلحة. وكما أمل أن يفهم الجميع من ملاحظاتي التي أدليت بها سابقا في الدورة غير الرسمية، فإن المملكة المتحدة لا ترى أن حظرا على حيازة واستخدام الأسلحة النووية هو أحد تلك الخطوات. وسوف نعارض بدء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل.

السيدة والدبير (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نتقدم بأحر التعازي إلى أسرة المالكة في تايلند والشعب التايلندي بوفاة جلالة الملك بوميبول أدوليادج.

إن الأسلحة النووية لا يمكن أبدا أن تكون أساس الأمن المستدام للبشرية. والعواقب الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية موثقة ودامغة.

وتنظر السويد إلى المسألة أساساً من منظور إنساني، شأنها في ذلك شأن كثيرين آخرين. ويجب أن يحظى أمن ورفاه مواطنينا ومجتمعاتنا بالصدارة في المداولات التي تجريها لجنتنا. نحن نؤيد أي إجراء قانوني فعال من شأنه أن يحدث تغييراً يؤدي إلى نزع فعال للأسلحة النووية. ولكي تكون القواعد فعالة، يتعين أن تحصل على الدعم الكافي وأن توفر قيمة مضافة وأن تنفذها الدول. ويجب علينا أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن نزع السلاح وعدم الانتشار هما وجهان لعملة واحدة. والتقدم

السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونجاح المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي إطار الجهد المشترك الذي نبذله لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وكى نواصل تناول آفاق نزع السلاح النووي، فإننا نرحب بالمناقشة التي أجرتها الدول الأعضاء الدائمة الخمس في وقت سابق من هذا الشهر بشأن الاستقرار الاستراتيجي العالمي والمذاهب النووية لكل منا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا ملتزمون بالاحتفاظ بالحد الأدنى فحسب من القوة التدميرية اللازمة لردع أي معتد. وفي عام ٢٠١٠، أعلننا لأول مرة عن الحجم الإجمالي لمخزونائنا من الرؤوس النووية. وفي العام الماضي أوفينا بتعهدنا الذي قطعناه في عام ٢٠١٠ بخفض عدد الرؤوس الحربية المنشورة في كل غواصة من ٤٨ إلى ٤٠. وسنحتفظ بعدد من الرؤوس الحربية النووية الجاهزة للإطلاق لا يتجاوز ١٢٠ رأساً حريبياً، ونحن ما زلنا ملتزمين بمواصلة خفض مخزوننا من الأسلحة النووية إلى عدد لا يزيد على ١٨٠ رأساً حريبياً بحلول منتصف العقد المقبل.

إن ضماناتنا الأمنية السلبية المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، والتزامنا بالحفاظ على الحد الأدنى من الردع الموثوق به، وشفافيتنا بشأن ترسانتنا وسياستنا المعلنة، جميعها تسهم في كون المملكة المتحدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتصرف بمسؤولية. وهناك عوامل أخرى أيضاً. إذ تحتفظ المملكة المتحدة بمستوى ردع متدنٍ وموثوق، حيث توجد غواصة واحدة من طراز ترايدنت تقوم بدوريات، وهي عادة متأهبة لإطلاق النيران خلال عدة أيام من الإخطار. ومرت الآن ٢٠ سنة تقريبا على إلغاء حالة توجيه الأسلحة النووية للمملكة المتحدة. وبدأنا وفقاً لاختيارنا على إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٥، وقد أعلننا عن كمية المواد الانشطارية المنتجة قبل بدء ذلك الوقف. ونحن من المؤيدين بقوة لإنشاء مناطق

فمن ناحية، تبدو المسألة واضحة تماماً، إذ يتمثل هدفنا الأسمى في نزع السلاح بما يؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. وعلى صعيد آخر، تبدو المسألة معقدة للغاية. فهل المشروع المقترح أسلوب فعال لتحقيق هذا الهدف؟ وهو كذلك في ضوء هذه المسألة التي ما زلنا نواصل النظر فيها بعناية فائقة. ونأمل أن تؤدي المفاوضات المستقبلية إلى نتيجة من شأنها أن تكمل وتعزز الصكوك القائمة، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال أهم إطار قانوني في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ويجب تنفيذ الالتزامات المقررة بموجب معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المعلنة خلال المؤتمرات الاستعراضية على وجه الاستعجال، بما في ذلك التعهد الثابت من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسنعمل عن كثب مع الآخرين في العملية المفضية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، الذي لا سبيل إلى فشله.

وقد قررت السويد تعزيز سياسة عامة نسوية. وتؤثر هذه السياسة أيضاً على المسائل المعروضة علينا في هذه اللجنة. وتشير أحدث الدراسات إلى أن النساء أكثر عرضة لعواقب التفجيرات النووية مقارنة بالرجال. ومع ذلك لا يزال تمثيل المرأة في المحافل المتعددة الأطراف، وخاصة ما يتصل منها بالسياسات الأمنية، ضعيفاً إلى حد كبير. وستستضيف السويد إلى جانب أيرلندا مناسبة ستعقد يوم الثلاثاء من الأسبوع المقبل لإصدار أحدث تقرير عن الجنسية والتنمية والأسلحة النووية تم إعداده بواسطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد القانون والسياسات الدولية. وآمل أن يتمكن الكثير من المشاركين هنا اليوم من مشاركتنا في ذلك الحدث.

وتقع على عاتقنا جميعاً المسؤولية عن تعزيز الأمن الدولي بواسطة الإسهام بمبادرات فعالة في الإطار القائم لنزع السلاح النووي. ونحث جميع الدول على أن تأخذ على عاتقها الوفاء

المحرز في كلا المجالين يعزز أحدهما الآخر، وسيسهم في تحقيق عالم أكثر أمناً - عالم خال من الأسلحة النووية.

ويجب النظر إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من منظور التنمية العالمية. في العام الماضي، تمكن العالم من العمل معا ليس مرة واحدة بل ثلاث مرات - في أديس أبابا، وفي نيويورك، وفي باريس - حيث توصل إلى إبرام اتفاقات عالمية بشأن المسائل الأساسية التي تتعلق بمستقبلنا المشترك. والأمن الدولي يأتي في جوهر هذا الأمر ولا يمكن معالجته بشكل منفصل. وبالتالي، فإن عملية نزع السلاح النووي ليست معزولة عن الأحداث العالمية الراهنة؛ إنها من الركائز الأساسية للأمن الدولي.

وقد يدفع البعض بأنه نظراً للتحديات الأمنية العالمية الراهنة، فإن الوقت ليس مناسباً لتحقيق نزع السلاح النووي. ولكن ماذا لو كان الأمر على عكس ذلك - أي أن المسائل الأمنية الراهنة التي يواجهها العالم تحدث بسبب عدم تنفيذ الإجراءات والالتزامات في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار؟

وقد أسهم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في إثراء مناقشتنا وأبدى التزاماً قوياً بإحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تقريره (انظر A/71/371). بيد أن التقرير يتضمن اقتراحات هامة بشأن كيفية المضي قدماً. ونشكر، في ذلك السياق، مقدمي مشروع القرار، المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف". وهو أمر بالغ الأهمية غير أنه - من الناحية العملية - ليس سوى نقطة انطلاق للعملية. وفي حال اعتماده، فإن من شأنه أن يؤدي إلى بدء المفاوضات في عام ٢٠١٧ أو بعده. ولأجل كفاءة شرعية العملية وفعاليتها، فإن من المهم على وجه الخصوص إجراء هذه المفاوضات بطريقة شاملة وبأوسع مشاركة ممكنة.

الانتشار العمودي من قبل ذوي المصلحة، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي وزيادة الشعور بانعدام الأمن واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ولا تزال معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية تعارض بدء المفاوضات على اتفاقية شاملة بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولا تنفي العقائد الأمنية لتلك الدول بصورة غير مشروطة إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لتلك الأسلحة، وعليه فهي تواصل عرقلة المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولا تزال أوجه عدم التكافؤ في حجم القوات العسكرية التقليدية والقدرات الاستراتيجية ونظم الأسلحة المتقدمة في توسع مطرد، في حين تواصل مجموعة بعينها من الدول التصدي لواجب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعارض البلدان نفسها أيضا أن يشمل نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المخزونات الحالية من تلك المواد بطريقة من شأنها أن تعالج التفاوتات الإقليمية والعالمية وتسهم في نزع السلاح النووي.

ويعدُّ مؤتمر نزع السلاح جزءا هاما لا يتجزأ من آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن كونه المحفل الدولي للتفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لترع السلاح. ولكنه للأسف، لم يرق إلى مستوى التوقعات المرجوة منه في الوفاء بعهلة وجوده المتمثلة في نزع السلاح النووي. وقد بُذلت خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٦ مساع جادة لاستئناف عمله الموضوعي، بما في ذلك نزع السلاح النووي. وقد رحبت باكستان بهذه المقترحات وعملت بدأب خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح هذا العام لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وقد أيدت باكستان برامج العمل التي اقترحتها نيجيريا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي وبولندا. ولدينا إيمان راسخ بجدوى تلك المقترحات وثمرتها.

بهذه المسؤولية الأساسية. وفي عالم تزداد فيه التوترات، فإن الوضع الراهن لا يعني سوى ازدياد الخطر بالنسبة للجميع. وبالتالي، فإننا جميعا ملزمون باستكشاف جميع التدابير التي من شأنها أن تجعلنا أكثر قربا من بلوغ هدفنا الرامي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن تقصر بياناتها على خمس دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية. وأعطي الكلمة لممثلة باكستان لعرض مشروع القرار
A/C.1/71/L.13

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تعازي حكومة وشعب باكستان على وفاة جلالة ملك تايلند. وضمن رسالة تعزيتة، قال رئيس وزراء بلدنا أن العالم قد فقد وحُرِم من إصلاح وحب للأمة التايلندية العظيمة. ونعرب عن مواساتنا وتعازينا لإخواننا وأخواتنا التايلنديين.

وبالنظر إلى تفاقم البيئة الأمنية الدولية والإقليمية، يبدو أن بلوغ الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي المتفق عليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح قد بات أكثر صعوبة. ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي، في ذات الوقت الذي تسعى فيه هذه الدول نفسها إلى صرف الانتباه إلى اتخاذ تدابير إضافية لعدم الانتشار، ترى أنها عديمة التكلفة وفقا لحساباتها الاستراتيجية.

وقد تفاقم الوضع من جراء استحداث استثناءات من معايير وقواعد عدم الانتشار القائمة منذ أمد بعيد بدافع من الاعتبارات الاستراتيجية والتجارية. ولا تشير هذه الترتيبات الاستثنائية إلى الكيل بمكيالين فحسب، بل تساعد أيضا في

وينبغي السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وكلية، وفي اتساق تام مع المبادئ المتفق عليها سلفاً في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وتؤيد باكستان تأييداً كاملاً القرار ٣٠/٧٠. وما برحنا نؤيد هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق إبرام اتفاقية عالمية غير تمييزية ويمكن التحقق منها بشأن الأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وقد قدمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينات، طلب الحصول على ضمانات الأمن السلبية سعيًا لتحقيق أمنها، الذي تتمتع بالحقوق فيه بموجب الميثاق. وخلال هذه الدورة، بالنيابة عن عدد كبير من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار، ستعرض باكستان مشروع قرارها التقليدي المعنون "عقد ترتيبات دولية فعالة كفيلة بإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها" (A/C.1/71/L.13). ونتطلع إلى اعتماده على أوسع نطاق ممكن.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز أثناء هذه المناقشة المواضيعية (انظر A/C.1/71/PV.10). لكننا نود أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

قبل المضي في بياني، أود أن أعرب عن عميق تعازينا ومواساتنا للحكومة وشعب تايلند على وفاة جلالة الملك بوميبول أدوليادج.

تشكل الأسلحة النووية تهديداً أمنياً رئيسياً للبشرية جمعاء. وكما نرى، لا يمكن للسلم والأمن الدوليين أن يركزا على الاستقرار الاستراتيجي استناداً إلى الردع النووي، وهو مفهوم ينطوي على عدم الثقة المتبادل فيما بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية ويتناقض بشكل واضح مع سعينا لتحقيق نزع

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لمواصلة ما قالته زميلتي ممثلة السويد. فنحن فخورون بعقد دورة استثنائية معنية بالمرأة في مجال نزع السلاح خلال رئاستنا لمؤتمر نزع السلاح. وتشغل المرأة عدداً من المناصب الهامة التي تضطلع بمسائل الأمن ونزع السلاح في باكستان. وعليه، فإن من المهم بالنسبة لنا طرح هذه المسائل في المحافل الدولية.

وقد امتد الإحباط الناشئ عن بطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي إلى حركة مضادة تسعى إلى تحويل الخطاب نفسه. وبالتالي، يستمر استبعاد الاعتبارات الأمنية الأساسية تماماً من المناقشة المتعلقة بنزع السلاح النووي في مسعى لإعادة صياغة الحوار في نطاق شروط إنسانية حصراً. وتستمر الاستهانة بالشواغل الأمنية الوجودية للدول على نحو غير مبرر، ما يؤدي إلى المزيد من الانقسامات بين الدول. ولن تؤدي الجهود الرامية إلى إحراز تقدم متعسف خارج مؤتمر نزع السلاح وعلى أساس من عدم التوافق وبدون مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين إلا إلى تفاقم الحالة دون إحداث تغيير يذكر في الميدان.

ويجب إنشاء نظام دولي منصف غير تمييزي ويستند إلى القواعد المتعارف عليها لتعزيز برنامج شامل لنزع السلاح. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمعالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول أولاً، وثانياً، إحراز تقدم بشأن تحديد وخفض الأسلحة التقليدية الاستراتيجية، وثالثاً، تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار بواسطة سياسات قائمة على معايير موضوعية، والسعي إلى إبرام معاهدات منصفة وغير تمييزية، ونبد أي نزعة استثنائية تدفعها الاعتبارات الاستراتيجية أو السياسية أو التجارية، ورابعاً، توفير ضمانات الأمن السلبية للدول غير النووية.

وما تزال بلدان بعينها مدفوعة بمساعيها إلى تحقيق الهيمنة العسكرية. ولتلك الدول قدرات عسكرية تقليدية هائلة.

تتناول طائفة كاملة من المسائل ذات الصلة بالأسلحة النووية. ويساورنا القلق بصفة خاصة حيال أن العمل على وضع صك ملزم قانوناً يوفر ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يزال رهينة الدينامية في مؤتمر نزع السلاح. وسندعم مبدئياً أي مبادرة شاملة وشفافة وذات مصداقية لإحراز تقدم بشأن عمل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كأولوية لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح.

واعتبرنا إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي، عملاً بالقرار ٣٣/٧٠، الطريقة الممكنة الوحيدة لمعالجة حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وتقرير الفريق العامل (انظر A/71/371)، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة وقدمه في وقت سابق من هذه الجلسة السفير ثاني تونغباكدي، دعا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، مما يفرضي إلى القضاء عليها تماماً، ووفد بلدنا يؤيده. ونذكر أيضاً الحاجة إلى المزيد من التدابير القانونية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه القضاء على مخاطر استخدام الأسلحة النووية وتعزيز الشفافية بشأن الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نشير إلى دعمنا من حيث المبدأ لمشروع القرار الجديد في هذه اللجنة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

وفي الختام، فإننا نرى ميزة واضحة في تجديد التزام الجمعية العامة بالتعهد الإنساني لنزع السلاح النووي والقضاء عليه إذ نسعى جاهدين من أجل تحقيق مستقبل مستدام لصالح كوكبنا وشعبه.

السيدة شيهيك سوركا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أولاً أن أعرب لمملكة وشعب تايلند عن خالص تعازينا بمناسبة وفاة جلالة الملك.

السلاح العام والكامل. وفي إطار تنامي الوعي العالمي بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، أصبح يساورنا المزيد من القلق إزاء خطر استخدام الأسلحة النووية سهواً نتيجة حادث أو خطأ. وخطر وقوع الأسلحة النووية والمواد المتصلة بها في أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجهات غير المأذون لها لا يسفر إلا عن تعميق قلقنا إزاء وجود هذه أسلحة الدمار الشامل وغيرها.

وتلاحظ بنغلاديش بقلق تزايد الخلافات التي تعصف بالمناقشات الجارية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والانتكاسات التي شهدناها في تحقيق توافق الآراء في المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار يجب عكسها لمصلحة تحقيق برنامجي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية المتعاضدين. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء التجارب النووية التي أجرتها مؤخراً إحدى الدول الأعضاء ونواصل الحث على ضبط النفس وتهدئة التوتر في المنطقة المعنية.

وتتشاطر الآخريين الشعور بخيبة الأمل حيال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تدخل حيز التنفيذ حتى بعد ٢٠ عاماً على اعتمادها. ونأمل في أن يهيئ قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) زحماً إضافياً صوب تحقيق عالمية المعاهدة ونرحب بتصديق ميانمار وسوازيلند مؤخراً. وتنعكس الشكوك حول النظام القانوني القائم في حالة الجمود التي استمرت طويلاً في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. ولا تزال بنغلاديش تؤيد أي اقتراحات بناءة وصالحة لكسر حالة الجمود والمضي قدماً بالعمل بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونشدد على ضرورة الاستفادة من المؤتمر الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣، وعقد مؤتمر دولي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لتقييم الحالة السائدة ورسم طريق للمضي قدماً. وما زلنا نؤيد الدعوة إلى البدء المبكر في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية شاملة

وتقدر النهج العملي صوب تنفيذ أدوات مكافحة الإرهاب النووي.

وتدعم إسرائيل مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشارك في قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع للوكالة وفي اللجنة الإرشادية في مجال الأمن النووي التابعة للوكالة. وإسرائيل تدرك أهمية الجمع بين الأدوات القانونية الدولية وسياسات مراقبة الصادرات واعتمدت سياسة تلتزم باللجنة الإرشادية في مجال الأمن النووي منذ ٢٠٠٤، وكذلك بسائر نظم الموردين. والبنود المدرجة في قوائم المراقبة التابعة للنظم مدججة في آلية مراقبة التصدير الإسرائيلية، وكذلك التعديلات التي أدخلت على تلك القوائم.

إن إسرائيل تثمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقر بإسهامها في نظام عدم الانتشار. في الوقت نفسه، من الواضح أيضا أن معاهدة عدم الانتشار غير كافية لتعالج بشكل كامل التنفيذ المتعمد لبرامج نووية عسكرية سرية من جانب الدول مع إيلاء قليل من الاعتبار للالتزامات القانونية الدولية التي تعهدت بها تلك الدول، أو مع تجاهلها تماما.

ولا تتجلى هذه المشكلة على نحو أكثر وضوحا إلا في منطقة الشرق الأوسط. أربع حالات من أصل خمس حالات لعدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار تنبع من منطقتنا - إيران والعراق وسورية وليبيا - والحالة الخامسة من عدم الامتثال للمعاهدة، وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل مصدر قلق بالغ في حد ذاتها، فإنها تشارك بقوة في الانتشار صوب الشرق الأوسط. وقد انضمت إسرائيل إلى المجتمع الدولي في إدانة ما اضطلعت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا من تجارب نووية وفي الإعراب عن القلق بشأن الخطر الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاستقرار الإقليمي والعالمي.

سأقرأ نسخة موجزة من بياني. والصيغة الكاملة منه متاحة على الموقع الشبكي للجنة الأولى.

تؤكد إسرائيل سياسة المسؤولية وضبط النفس في المجال النووي التي تتفق مع الأهداف والمبادئ الأساسية لنظام عدم الانتشار. وبناء على ذلك، وحيثما أمكن، تشارك إسرائيل وتقترب من المعايير الدولية المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين وعدم الانتشار. لقد وقعت إسرائيل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ وقد أسهمت بنشاط في تطوير جميع عناصر نظام التحقق الخاص بالمعاهدة. وفي هذا الصدد، تقوم إسرائيل بنقل البيانات من محطاتها المرخص لها لدراسة الزلازل إلى مركز البيانات الدولي، وهو التزام لا يزال على بعض الدول الإقليمية التعهد به. وإسرائيل هي أحد مقدمي قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) بشأن المعاهدة، وهو دليل واضح على دعمنا للمعاهدة. وكنا نأمل أن يتخذ القرار بتوافق الآراء في مجلس الأمن، ولكن للأسف لم يتسن ذلك.

وتتشاطر إسرائيل القلق من أن المصادر المشعة يمكن استخدامها لارتكاب أعمال إرهابية. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذه المواد يجب أن تظل تحت السيطرة الكاملة للسلطات المختصة وتستخدم على نحو سليم. ولا يجب التصدي للتحدي الأمني النووي على الصعيد الوطني فحسب، بل من خلال التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، ذكرت إسرائيل مرارا وتكرارا استعدادها للتعاون مع أي دولة في الشرق الأوسط في تعزيز الأمن والسلامة النوويين.

وفيما يتعلق بهذا التهديد، وقعت إسرائيل على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وانضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بما في ذلك تعديل عام ٢٠٠٥ الذي دخل مؤخرا حيز النفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل عضو في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي

المباشر وبناء الثقة في المنطقة، فإن جيراننا العرب فضلوا للأسف استثمار جهودهم في مشاريع قرارات تبث على الشقاق، من قبيل مشروع القرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، الذي يقدم إلى اللجنة الأولى كل عام كي يجري النظر فيه.

وفي سياق مماثل، تشعر إسرائيل بخيبة أمل لأن مشروع القرار قد جرى تقديمه مرة أخرى هذا العام، وأن التغيير الحقيقي الوحيد الذي أدخله واضعوه على مضمونه هو حذف مفهوم "ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية" - أي إحداث تغيير لا يتناقض تناقضا صارخا فحسب مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بل يدفع أيضا الأطراف الإقليمية بعيدا عن الانخراط في العمل المباشر أو عن أي محاولة لإبرام اتفاقات في ما بينها.

السيد ميندوزا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تأسف كوستاريكا لفشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأسف أيضا لأنه بعد اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠، فإن تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي متخلف جدا عن تنفيذ الالتزامات ذات الصلة في مجالي عدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعدم انتشار الأسلحة النووية هام. يمثل أهمية نزع السلاح النووي، وهما أمران أساسيان لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن كوستاريكا تدعو إلى إقامة توازن حقيقي بين هاتين الركيزتين، وهي مهمة لم تستطع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إنجازها. والأمم الأكثر اهتماما بحظر الأسلحة النووية هي التي، مثل بلدي، لا تمتلك أيا منها، لأننا مقتنعون بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكنهما أن يستندا إلى مذهبي الردع النووي والتدمير المتبادل المؤكد.

والمؤسف أنه بالرغم من أهمية معاهدة عدم الانتشار، فهي لا تحول دون انتهاك الدول الأعضاء لالتزاماتها بشكل كبير، ولا تعمل بصورة كافية من أجل التصدي للانتهاكات حالما يتم اكتشافها. وإيران، التي ما فتئت تشكل أكبر خطر يهدد الشرق الأوسط وما بعده، مثال ساطع على ذلك - بالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا. ولم تكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قادرة على منع إيران من تطوير برنامجها النووي بسبب ممارسة هذا البلد الكتمان والازدواجية. وعندما اكتشفت انتهاكات إيران في نهاية المطاف، كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تفتقر إلى الأدوات التي تظهرها وتتصدى لها على النحو المناسب.

أما إسرائيل فهي تنتهج على الدوام نهجا عمليا وواقعا في ميدان سياسة الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة. ونهجنا متجذر في الإيمان بأن المجموعة الواسعة النطاق من الشواغل الأمنية لجميع الأعضاء في المنطقة ينبغي مراعاتها وتليتها بصورة واقعية في سياق الحوار الإقليمي. ويتعين على هذا العمل أن يكون راسخ الجذور في السياق الإقليمي إذا أريد له أن يصبح عملا موضوعيا وحقيقيا.

إن أي حوار إقليمي في الشرق الأوسط غير موجود للأسف حالياً، كما أنه لا يوجد أي منتدى من أجل إرساء تدابير لبناء الثقة ونزع فتيل التوترات. وإسرائيل، من جانبها، قد أعربت مرارا عن التزامها بإجراء حوار صادق وصريح مع البلدان المجاورة لها بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي. ووفقا لذلك، شاركت إسرائيل في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف الرفيعة المستوى التي عقدها في سويسرا وكيل وزير الخارجية الفنلندي السابق للسياسة الخارجية وأمن الدولة، السيد جاكو لاجافا. وبينما أظهرت إسرائيل التزامها الصادق بعملية الحوار

علاوة على ذلك، نحن نرحب بالتقرير الذي اعتمدته آخر دورة في آب/أغسطس (انظر A/71/371)، الذي يوصي بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمرا في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن اتخاذ إجراءات فورية يشكل أنجع السبل لتحقيق ذلك. ومن شأن صك كهذا أن يكون له أثر سياسي وقانوني حقيقي في مناقشة نزع السلاح النووي.

ومع أخذ ذلك الهدف في الاعتبار، تحت كوستاريكا البلدان على تقديم ودعم مشروع القرار المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف". وندعو المجتمع الدولي بإلحاح إلى السير على طريق حظر الأسلحة النووية، وإلى القضاء التام عليها في نهاية المطاف مع التحقق من ذلك، وعدم إمكانية العودة إلى الوراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن ممثل الهند كي يقوم بعرض مشاريع القرارات A/C.1/71/L.10 و A/C.1/71/L.11 و A/C.1/71/L.12.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.10)، ونحن نعرب عن تعازينا لوفد تايلند بوفاة ملكها.

إن التزام الهند بعالمية نزع السلاح على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه ضمن إطار زمني محدد هو التزام ثابت ومتسق كما يتضح من ورقة العمل التي قدمناها إلى مؤتمر نزع السلاح. وعملا بالقرار ٣٢/٦٨، تؤيد الهند اقتراح حركة عدم الانحياز القاضي بإبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. وانضمت الهند إلى مجموعة الـ ٢١ في ورقة عمل جرى تقديمها هذا العام. ودون المساس بالأولوية التي نعلقها على نزع السلاح النووي، نؤيد إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة

وهذه السياسات تشكل اليوم أكثر من أي وقت مضى تهديدا حقيقيا يخيم على البشرية. ونزع السلاح النووي ليس مهمة تقتصر على الدول الحائزة للأسلحة النووية، إنما هو مسؤولية يجب أن يتحملها المجتمع الدولي بأسره. والدول الحائزة للأسلحة النووية ليست هي التي تدعو إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. بل على العكس من ذلك، إن هذه الدول لم تف بالتزاماتها الدولية ذات الصلة. والواضح أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي المقتنعة بأنه يجب علينا العمل بشكل عاجل على نزع السلاح النووي عالميا، ونحن ندعو مع المجتمع المدني المنظم إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، وتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، من المحبط للآمال أنه على الرغم من انقضاء ٢٠ عاما على وجودها، فهي لم تدخل حيز النفاذ بعد.

لهذا السبب، تشعر كوستاريكا بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، إلى جانب البيانات التي تؤكد على دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية وتدعو حتى إلى تعزيزها. وهذا الأمر لا يؤثر على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا على صون السلم والأمن الدوليين، ومن المرجح أن يؤدي إلى الانتشار النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت كوستاريكا تشجع المبادرات باستمرار، وهي أقدمت في جنيف على التقدم إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية باقتراح لحظر الأسلحة النووية ووضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نرحب باستنتاجات وتوصيات الدورات الثلاث للفريق العامل المفتوح باب العضوية، وبولايته التي تقضي بوضع مقترحات موضوعية من أجل اعتماد تدابير قانونية ملموسة، بغية أن يكون العالم خاليا من الأسلحة النووية.

الأسلحة. ولا يزال موقفنا الثابت يتمثل في أن العملية ينبغي أن تكون شاملة دون الإضرار بآلية نزع السلاح. ومن حيث الجوهر، ينبغي لها أن تحرز تقدما حقيقيا نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة في اللجنة الأولى بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك مع مقدمي تلك المبادرات الذين عملنا في الماضي مع الكثيرين منهم عن كثب داخل حركة عدم الانحياز وخارجها.

باسم الدول المشاركة في تقديمه، تود الهند عرض مشروع القرار المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية"، الوارد في الوثيقة A/C.1/71/L.10. والنص، الذي عُرض لأول مرة عام ١٩٨٢، من أقدم القرارات في اللجنة الأولى ويجسد إيماننا بأن إبرام صك ملزم قانونا يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من شأنه أن يسهم في عملية تدريجية لترع شرعية تلك الأسلحة. وعليه، فهو مترسخ بثبات في التقليد الإنساني لترع السلاح النووي وقد حظي على مدى سنوات عديدة بتأييد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. ونحث تلك الدول التي ما فتئت تصوت ضد مشروع القرار على إعادة النظر في موقفها لمواءمته مع تأييدها المعلن لحظر الأسلحة النووية.

ومشروع القرار المعنون "تخفيض الخطر النووي"، الصادر بوصفه الوثيقة A/C.1/71/L.11، يبرز الحاجة إلى استعراض المذاهب النووية وإلى اتخاذ خطوات للتقليل من مخاطر استعمال الأسلحة النووية بشكل غير مقصود أو عارض، بوسائل منها إلغاء إلغاء حالة الاستنفار وإلغاء الاستهداف لتلك الأسلحة. ونرحب بزيادة الوعي في المجتمع الدولي وبأهداف مشروع القرار بتجنب الاستخدام غير المقصود أو العارض للأسلحة النووية.

لقد حظى مشروع القرار المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، الوارد في الوثيقة A/C.1/71/L.12، بتأييد قوي وعدد كبير من مقدمي مشروع

لوقف إنتاج المواد الانشطارية بحيث تلي اهتمامات الأمن القومي للهند. وتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة (انظر A/70/81) قد أكد على أن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها لا تزال تمثل أفضل أساس يمكن أن تستند إليه المفاوضات. ونحن لا نؤيد البحث عن منتدى للتفاوض بشأن هذه المعاهدة.

وموقف الهند من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروف جيدا ولا يحتاج إلى تكرار. وليس ثمة شك في انضمام الهند إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، نؤيد تعزيز أهداف عدم الانتشار على الصعيد العالمي. والهند ملتزمة بالاسهام في تعزيز عدم الانتشار، بما في ذلك من خلال المشاركة في النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. ولقد انضمت الهند في هذا العام إلى نظام التحكم بتكنولوجيا القذائف، وإلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

إنّ للمجتمع الدولي مصلحة حيوية في منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية وغيرها من المواد والتكنولوجيات الحساسة، وفي عزل الدول التي تؤوي الإرهابيين على أراضيها وتوفر الدعم لهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا موحدا ضد أولئك الذين يطلقون تهديدات نووية أو يستفيدون من علاقات سرية تتصل بالانتشار النووي.

والاجتماعات التي انعقدت مؤخرا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية أوجدت اهتماما كبيرا بالتصدي لأخطار تهديد لبقاء البشرية، ألا وهو استخدام الأسلحة النووية. ولقد شاركت الهند في بعض هذه الاجتماعات التي يؤمل أن تساعد على توليد الزخم من أجل زيادة القيود على استخدام هذه

أحد التنبؤ. بمجي ستجاوز هذه الحركات الحد وتتحول إلى حرب حقيقية. ورغم أنه لا أحد يعرف متى سندخل تلك المرحلة، فمن الواضح أنهما في حالة استعداد للقيام بذلك.

وفي هذا الوقت، يجري التخطيط لمناورة أخرى، تشارك فيها المملكة المتحدة، وهي خطوة خطيرة جدا وتشكل ما يعادل صب الوقود على نيران مشتتة في أخطر جزء من العالم. ستضيف مشاركة المملكة المتحدة إلى التحديات المتزايدة للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، مما سيؤدي إلى تحدي السلام والأمن في العالم بأسره. المملكة المتحدة هي البلد الذي قام مع الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الحرب الكورية، بغزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبمشاركتها في الحرب، تسببت في فقد أرواح جنودها الأبرياء. هل تعرف اللجنة عدد الجنود الذين لقوا حتفهم أثناء الحرب الكورية؟ هل نسوا ذلك الدرس الهام؟

والمملكة المتحدة شاركت أيضا في عملية تغيير النظام في العراق، مما أسفر عن حالة انتشرت فيها أزمة اللاجئين في جميع أنحاء العالم، مما تسبب في مشاكل كبيرة. ومرة أخرى، نست المملكة المتحدة ذلك الدرس. وفي الحالة الراهنة، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة من زيادة الخطر والتهديد، التي لن تقبلها أبدا مكتوفة الأيدي.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص التعازي لشعب وحكومة تايلند على فقدان ملك تايلند.

إن الكيان الإسرائيلي يرفض دعوات غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن هذا الكيان ينتهك كافة المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والتي هو ليس طرفا في أي منها. ويرفض هذا الكيان أيضا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. يمثل الكيان الإسرائيلي تهديدا

القرار، وهو يعبر عن الشواغل المستمرة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالمخاطر التي يشكلها حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. والقرار يسرد عددا من التدابير على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لذلك الخطر. ونأمل أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيان الأول يقتصر على ١٠ دقائق والثاني على خمس دقائق.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن خالص التعازي في وفاة جلالة ملك تايلند.

هناك بلد من البلدان المثلة في هذه القاعة، المملكة المتحدة، يهاجم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالاسم. ولعلم اللجنة الأولى، ستبدأ في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مناورات عسكرية مشتركة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما هو معروف جيدا، فإن هذه المناورات مختلفة تماما في طبيعتها وطابعها ونطاقها - بكل الصور - عن مناورات البلدان الأخرى. ذلك لأن الهدف من هذه المناورات هو تغيير النظام. إنهما يقومان بذلك بطريقة علنية ولا يخفيان نواياهما.

في الوقت الراهن، في هذه اللحظة، كما ذكرت بالفعل، تجري مناورة بحرية شرقي وغربي شبه الجزيرة الكورية، تقوم بها حاملة الطائرات الأمريكية النووية، رونالد ريغان، ترافقها مجموعات سفن حربية مزودة بأحدث الأسلحة، وتحدد كأهداف لهجمات الدقيقة المبنى الذي يضم القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمرافق النووية والقواعد الاستراتيجية للصواريخ للسيارية. هذه المناورات تفاقم من حالة خطيرة أصلا، وفي مرحلة شديدة التفجر. ليس بوسع

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى وإن لم يكن واضحاً ما إذا كان كلامه من باب الإدانة أو الخداع. قبل كل شيء، في ما يتعلق بمن غزا من، جمعينا نعلم من فعل ماذا في الساعات الأولى من يوم الأحد الهادئ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٥٠.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد يحاول غسل أدمغة كل من لا يشاطره منطقه، ولكن من المؤكد أن أعضاءه لم يغسلوا سوى أدمغتهم فحسب. فما من أحد في هذه القاعة يصغي إليهم.

بيد أن ثمة نقطة واحدة لها معنى. لقد قال ممثل كوريا الشمالية، "إن شبه الجزيرة الكورية هو أخطر جزء من العالم". نحن نعلم من هو الذي يجعل شبه الجزيرة الكورية أخطر جزء من العالم. إنني أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقف فوراً عن إطلاق عبارات التهديد في هذا المحفل الموقر.

السيد فارس (ليبيا): في البداية، نتقدم بتعازينا إلى شعب تايلند بوفاة ملكها.

إن دولة ليبيا قد امتثلت لمعاهدة عدم الانتشار. ومبادرة بلدي المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بالتخلص طوعية من جميع المعدات والبرامج التي تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً لمي مساهمة في جهود عدم الانتشار، ومثال يجب أن يحتذى به.

السيد بولارد (المملكة المتحدة): (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لممارسة حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد علّق الممثل قائلاً إن المملكة المتحدة كانت تقوّض السلم والأمن بأفعالها. أود أن أشير إلى أن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل التهديد الوحيد للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي، وهي تعيق فرص بلوغ سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

للسلم والأمن الدوليين وليس لمنطقة الشرق الأوسط فحسب. إن الصواريخ التسيارية الإسرائيلية القادرة على حمل رؤوس نووية تصل إلى مناطق أبعد بكثير من منطقة الشرق الأوسط.

إننا نطالب هنا، كافة دول العالم بالضغط على الكيان الإسرائيلي للانصياع لقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، ووضع كافة منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. يمثل الإرهاب الإسرائيلي، وبالأخص إرهاب أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها وعلى رأسها الإرهاب النووي، أكبر خطر على منطقتنا وللعالم بأسره.

السيد هول (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلم بالإنكليزية): تمارس الولايات المتحدة حقها في الرد على البيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن مناوراتنا العسكرية السنوية المشتركة تتسم بالشفافية ودفاعية المنحى وتجري بشكل منتظم وعلمي تحت قيادة القوات الموحدة منذ ٤٠ عاماً تقريباً. وهي مصممة لزيادة استعدادنا للدفاع عن جمهورية كوريا، ولحماية المنطقة والحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وهذه المناورات دليل واضح على التزام الولايات المتحدة بالتحالف.

وسوف يظل التزامنا راسخاً بالدفاع عن حلفائنا، بما في ذلك جمهورية كوريا واليابان، إزاء هذه التهديدات. وسنبقى على استعداد للدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا، باستخدام جميع القدرات المتاحة لنا.

السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا): (تكلم بالإنكليزية): أمامي طريقتان مختلفتان للتفكير في بيان مندوب كوريا الشمالية. أولاً، من منظور إجرائي، لست متأكداً من أن البيان جاء في سياق حق الرد، وهي نقطة جديرة بالاعتبار. ثانياً، أود أن أصحح بعض الحقائق التي وردت في بيان ممثل

النووية، في موقف أفضل استراتيجياً، تماماً مثل الولايات المتحدة. وما دامت الولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية، سوف نظل ثابتين في موقفنا بينما نواصل بناء قواتنا النووية نوعاً وكمّاً، بما يتماشى مع سياستنا الوطنية المتمثلة في أن نكون دولة نووية.

وفي ما يتعلق بملاحظات ممثل المملكة المتحدة، أريد مرة أخرى أن أطرح السؤال الذي طرحته آنفاً. إذا عمدت عصابات إلى تراكم كمية هائلة من الأسلحة النووية على عتبة دارك، فماذا يفترض بك أن تفعل؟ هل تقول شيئاً آخر سوى "سوف نتخذ إجراءات للدفاع عن أنفسنا؟"

وإلى كوريا الجنوبية، في ما يتعلق بالحرب الكورية، ليس لممثل كوريا الجنوبية الأسس القانونية للتكلم عن ذلك. إن جمهورية كوريا ليست طرفاً في اتفاق الهدنة الكوري.

السيد هول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): من إطلاق القذائف إلى التجارب النووية إلى الاستمرار في تجاهل قرارات مجلس الأمن، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تهدد السلام في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. إننا لا نزال ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنهاء سلوكها المزعزع للاستقرار والباعث على التهديد، وإلى الامتثال لتعهداتها والتزاماتها الدولية. فالتعليقات الأخيرة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تضليلية.

السيد كيم إن - تشول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ببساطة وبشكل قاطع أرفض ما قاله ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتوه. سوف يعلم السبب. فكلما فتح فاه، بدا أكثر توهماً. ونحن جميعاً نعلم ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

وسوف نواصل حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات المتعددة الأطراف وذات المصادقية الحقيقية بشأن برنامجها النووي، وعلى التقيد بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لمختلف قرارات مجلس الأمن المتعلقة بها.

السيد ري تونغ لي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، نحاول الولايات المتحدة الأمريكية تضليل اللجنة الأولى والعالم. فببها كان مليئاً بالكاذب ولا يعبر عن حقيقة ما يحدث.

قبل مجرد بضعة أيام، وجّهت دعوة كريمة إلى ممثل الولايات المتحدة كي يقوم بزيارة المكان الذي اندلعت فيه النيران وغطى دخالها شبه الجزيرة الكورية برمتها. تقول الولايات المتحدة تبريراً لأعمالها إن المناورات العسكرية هي مجرد ممارسة روتينية سنوية. إن ما يجري من تراكم هائل للأسلحة النووية لا يمت إلى الممارسة الروتينية بصله. فجميع أنواع العتاد الاستراتيجي، بما في ذلك حاملة الطائرات يو. إس. إس. رونالد ريغان وغيرها من حاملات الطائرات العديدة جدا التي تتغير مع تغيير أسمائها - تتغير كل عام - يؤتى بها تحت ذريعة إجراء المناورات. إنهم يأتون بغواصات نووية قادرة على إطلاق أسلحة نووية. كما يأتون بقاذفات استراتيجية - قاذفات B1B الاستراتيجية النووية - حيث حلّقوا بها في الآونة الأخيرة قريباً جداً من حدودنا، أي خط تعليم الحدود العسكرية. أكرر: إنهم يخلقون بقاذفات استراتيجية نووية وهي بكامل أسلحتها بالقرب من حدودنا.

وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية القول إنه عمل روتيني - عمل روتيني تقوم به سنوياً منذ ٤٠ عاماً. هذه حجة سخيفة. إن الخطر يتزايد. وليس لدينا خيار آخر سوى التوجه نحو الأسلحة النووية. لهذا السبب أصبحنا دولة نووية. ولقد بنتنا، من خلال تغيير مركزنا كدولة حائزة للأسلحة